جمهورية مصر العربية

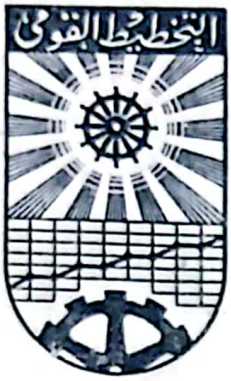

معهد التخطيط القومى

مذكرة داخلية رقم (٢٩٧)

التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف

الجزء الثانى

استراتيجية التنمية

دكتور عطيه مهدى سليمان

مارس ١٩٧٣

القاهرة .
طريق صلاح سالم مدينة نصر

محتويات الجـــــزء الثانـــــى

الفصل الخامس: القضاء على ظاهـــــرة التخلـــف ١٣٣ / ١٥٥

٥ ٠ ١ مقدمـــــــة ١٣٣ / ١٣٦

٥ ٠ ٢ طبيعة العوامل التى تحدد امكانية القضاء على ظاهرة التخلـــــف ١٣٧ / ١٥٥

٥ ٠ ٢ ٠ ١ العوامل الخارجية فى القضاء على ظاهرة التخلف .

٥ ٠ ٢ ٠ ٢ العوامل الداخلية فى القضاء على ظاهرة التخلف .

الفصل السادس: اســـــتراتيجيـــة التنميـــــة ١٥٦ / ١٩٠

٦ ٠ ١ مقدمـــــــة ١٥٦ / ١٥٧

٦ ٠ ٢ تعريـــف الاستراتيجيـــة ١٥٧ / ١٥٩

بعده /

٦ ٠ ٣ ضرورة توافر استراتيجيـــة للتنميـــــــة ١٦٠ / ١٧٩

٦ ٠ ٣ ٠ ١ توفير الاطار الملائم للاستراتيجيـــــــــة ٠

٦ ٠ ٣ ٠ ٢ تحديد اهداف التنميـــــــــة ٠

٦ ٠ ٣ ٠ ٣ تحديد الموارد البشرية والمادية المتاحة للتنميـــــة ٠

٦ ٠ ٤ ضرورة نظام التخطيط القومى الشامل كاسلوب للقضاء على ظاهرة التخلف

١٨٠ / ١٨٣

٦ ٠ ٥ استراتيجيـــة التنمية ونظام التخطيط ١٨٣ / ١٩٠

==========

الفصل الخامس
القضاء على ظاهرة التخلف

١٠٥ ـ مقدمة :

بعد أن انتهينا من تحليل ظاهرة التخلف واستعراض النظريات المختلفة في تفسير هذه الظاهرة في الاجزاء السابقة من البحث ، فانه يبقى علينا الآن ان نحدد ما هي الشروط الضرورية والوسائل التي يجب اتباعها للقضاء على ظاهرة التخلف . ويمكن القول أن القبول بالقول بضرورة القضاء على ظاهرة التخلف يرتبط بالقبول بالقول الذي يقرر أن هذه الظاهرة ليست ظاهرة سليمة وأن استمرارها في مجتمع معين له آثار سيئة متعددة على تطور هذا المجتمع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

وبعبارة أخرى يمكن القول أن التحليل الطبيعة الحقيقية للظاهرة ومعرفة أسبابها وميكانيكية تطورها والعوامل الخارجية والداخلية التي تحكم هذا التطور لايهدف الى الدراسة النظرية البحتة فقط بقدر مايهدف الى التوصل الى " نتائج عملية " Practical Actions

ـ بغرض توصيف الظاهرة ، ووضع الحلول المناسبة في شكل استراتيجية محددة للعمل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بهدف القضاء على الظاهرة نفسها بوصفها مرضا اجتماعي . واذا نظرنا الى ظاهرة التخلف بوصفها مرضا اجتماعي ، فاننا سوف نجد الحاجة الى من يستطيع ان يشخص التشخيص الحقيقي لهذا المرض ويصف أسبابه ويقترح وسائل العلاج المناسبة . والمرض الاجتماعي ليس كمرض الفرد ، فمرض الفرد مهما كانت حدته يمكن معالجته خلال الفترة التي يحياها هذا الفرد (وفي حالة الفشل فسوف ينتهي مثل هذا الفرد) ، أما المرض الاجتماعي وخاصة اذا كان مرضا مركبا Complex Social Phenomenon ـ كظاهرة التخلف ، فان القضاء على هذا المرض لابد أن يمتد الى عدة اجيال قادمة وقد يأخذ فترة تاريخية باكملها . وعلى هذا فان فترة العلاج قد تمتد الى فترة زمنية أطول من أعمار المتخصصين والمشخصين .

ونتيجة لهذا فانه لايمكن في علاج هذا النوع من الامراض الاجتماعية المركبة اقتراح الوسائل السريعة لتخفيف الآلام ومنع تزايد حدة المرض .

بل انه من الضروري البحث المضني عن الوسائل الطويلة الاجل التي تعالج المرض من جذوره وتقضي عليه بكلية ، حتى ولو كان الامر يحتاج الى عمليات جراحية متعددة وزمن طويل .

ولقد عانينا خلال الفترة الماضية لتجربة المجتمعات المتخلفة الأخذ بما (الاقتصاديين) ذوي "البرامج القصيرة" [illegible] ، والذين قصروا دراساتهم وتحليلهم على مشاكل قصيرة محددة ترجع في غالبها الى عدم الرشد في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ، وذلك بدلا من التركيز على تحليل ودراسة الهيكل المركب للمجتمع ومحاولة التوصل الى المشاكل العامة للاقتصاد القومي والمجتمع ككل .

ويجب الاشارة هنا الى الطبيعة الخاصة بظاهرة التخلف وفي امكانياتها في اعادة نفسها وتثبيت خصائصها ، وذلك في شكل معقد ومركب من التطور الذاتي . ويمكن القول انه توجد علاقات متشابكة بين العناصر التي تكون الظاهرة - كما سبق أن وضحنا في الفصول السابقة - بين خلال الاسباب والنتائج ، بشكل يجعل لهذه العناصر خاصية استقلالية نسبية في تطورها الذاتي بالعلاقة بالسبب الرئيسي لنشأة الظاهرة . ومثال ذلك اننا نجد أن الهيكل المشوه للاقتصاد القومي يقوم بدور مستقل في تثبيت الظاهرة .

وعلى هذا فانه يمكن القول أن الوضع الحالي لظاهرة التخلف يرتبط بصورة رئيسية بدرجة الاستقلال النسبي في التطور للعناصر التي تشكلها ، وذلك من خلال عمل الاشكال غير المباشرة للتبعية الاقتصادية والاستغلال ، والتي ترتبط بهيكل الاقتصاد القومي ككل ، وجزئيا بالثنائية الاقتصادية والاجتماعية لكل من قوى الانتاج والتكوينات الاجتماعية .

هذا ويجد أن التحليل وردود الفعل تنبع من تواجد كل من القطاع التقليدي والقطاع المتقدم في الاقتصاد والمجتمع ، والتثبيت المتبادل فيما بينهما في شكل زيادة حدة هذا الانقسام ، ومنع القرينة أمام عمل القوى الجديدة والعناصر الدافعة للنمو والتي تؤدي الى انهاء مرحلة الانتقال .

وخارجيا : فاننا نجد أن بقاء الاشكال المختلفة للتبعية الاقتصادية واستمرار عمليات امتصاص الدخل بأشكالها المتعددة (أهمها تدهور معدلات التبادل الدولي في غير صالح المجتمعات المتخلفة) ، وكذلك الاتجاه في تركيز قوى النمو والتطور في البلاد الاكثر تقدما (في شكل امكانيات علمية ـ العمل ذو الكفاءة المرتفعة ـ الصناعات التي تستخدم أحدث الوسائل التكنولوجية في الانتاج ، كل هذا تؤدي الى المساهمة في عملية اعادة انتاج ظاهرة التخلف underdevelopment في شكل زيادة الفجوة بين مستويات تقدم قوى الانتاج في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة .

وأعادة انتاج ظاهرة التخلف (أو تثبيتها) لايمكن أن يأخذ شكل الحلقة المفرغة . أنه اعادة انتاج لكل له طبيعة كيفية محددة في شكل علاقات اجتماعية ـ اقتصادية ، وعلاقات اقتصادية محددة ، وعلاقات دولية .

وبعبارة أخرى يمكن القول أن اعادة انتاج ظاهرة التخلف هي اعادة انتاج كيفية "Reproduction of a Qualitative State" لاستمرار مع امكانية وجود تغيرات كمية في النظام ككل ، وانما يمكن القول انها تتضمنها أيضا ..

وعلى هذا فانه من وجهة نظر ضرورة القضاء على ظاهرة التخلف ، فان السؤال الحقيقي ليس هو ماذا كانت توجد هناك تغيرات كمية "Quantitative Changes" يمكن أن تتطور وتأخذ شكل التغيرات الكيفية Qualitative Changes (حيث ان الاجابة على مثل هذا السؤال يثبتها التطور التاريخي) كما أن السؤال الحقيقي هنا ليس السؤال عما اذا كان من الممكن ـ بطريقة أو بأخرى ـ كسر الحلقة الخبيثة الشيطانية للكميات الاقتصادية الثابتة (أو شبه المتغيرة) ، (دائرية الحلقة المفرغة) وبالتالي ما هي التغيرات الكمية ـ عند دالة معينة في الدائرة ـ الضرورية لاحداث التغير في المتغيرات الاخرى (مفاهيم مرحلة الانطلاق ـ الحد الادنى للمجهود ـ الحد الادنى لمعدل الاستثمار .. الخ)[1]

---

(١) انظر الفصل الرابع .

وانما السؤال الحقيقي من وجهة نظر ضرورة القضاء على ظاهرة التخلف هو ، ما هي الحالة الكيفية Qualitative State التي يجب أن يكون عليها المجتمع والتي لاتتفق مع حالة التخلف وانما ايضا تنفيها ، وبالتالي ما هي التغيرات الكيفية التي يجب أحداثها في المجتمع للوصول الى الحالة الكيفية الجديدة وفي أقصر وقت ؟ .

وترتبط الاجابة على هذا السؤال الرئيسي بثلاثة عناصر رئيسية :

العنصر الاول : طبيعة العناصر التي تحدد ظاهرة التخلف وبالتالي العناصر المضادة التي تحدد امكانية القضاء على هذه الظاهرة .

العنصر الثاني : طبيعة الاستراتيجية أو السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن ان تقبل لانهاء حالة التخلف .

العنصر الثالث : طبيعة الوسائل التكنيكية او السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يجب أن تنفذ حتى يمكن أن تتحقق الاستراتيجية المحددة في العنصر الثالث .

ويجب الاشارة هنا الى أن هذه العناصر الثلاثة للاجابة على السؤال المطروح تشكل كلا واحدا وأن الارتباط والتأثير المتبادل يظهر بينها بصورة ضرورية وأنه يجب أن يكون هناك تناسقا وتوازنا بين العوامل التي تحدد هذه العناصر .

ويلعب اختيار استراتيجية التنمية - كما سيظهر فيما بعد - الدور الرئيسي في الاجابة على هذا السؤال الهام . وسوف نتناول فيما بقي من هذا الفصل الاجابة على سؤال ما هي طبيعة العناصر التي تحدد امكانية القضاء على ظاهرة التخلف ، وفي الفصلين الاخرين سوف نتناول الاجابة على اختيار استراتيجية التنمية وما يتصل بها من مشاكل وكذلك طبيعة الوسائل التكنيكية اللازمة لتحقيق استراتيجية التنمية .

١٠٢٠٤ طبيعة العوامل التي تحدد امكانية القضاء على ظاهرة التخلف

من دراستنا لطبيعة ظاهرة التخلف والعوامل التي أدت الى نشأتها ، أمكننا التفرقة بين عاملين رئيسيين كانا لهما الدور الرئيسي . الاول وهو العامل الخارجي كان السبب الرئيسي في نشأة ظاهرة التخلف ، والثاني وهي العوامل الداخلية كانت لهما الدور الرئيسي في تثبيت ظاهرة التخلف . وكنتيجة لذلك فانه يمكن القول أن القضاء على ظاهرة التخلف يرتبط بهذين العاملين المرتبطين بعضهما بالبعض الآخر أ العوامل الخارجية ، والعوامل الداخلية .

١٠٢٠٥ العوامل الخارجية في القضاء على ظاهرة التخلف :

اذا كانت ظاهرة التخلف قد نشأت بسبب ظهور النظام الرأسمالي والنظام الامبريالي العالمي وارتبطت بهما ، فان القضاء على ظاهرة التخلف لابد أن يرتبط بتغيير النظام الامبريالي العالمي وتغيير نظام تقسيم العمل الدولي للقضاء على الدور التبعي غير المستقل الذي تقوم بتأدية المجتمعات المختلفة في هذا النظام . وكما سبق أن أشرنا فانه طبقا للنظام الامبريالي في تقسيم العمل الدولي فان الدور الذي تحدد للمجتمعات المتخلفة أن تقوم به يتخلص في أن تكون هذه المجتمعات : (١)

١ - المورد الاساسي للمواد الخام والمواد الغذائية الى البلاد المستعمرة .
٢ - ان تكون السوق الرئيسية لمنتجاتهم الصناعية الفائضة عن حاجة السوق الداخلي .
٣ - ان تكون المولد الاساسي للاستثمار لكل من رأس المال والعمل الفائضين عن حاجة السوق .

---

(١) انظر الفصل الرابع

وكما سبق أن ذكرنا أيضا فان هذا النظام لتقسيم العمل الدولى كان يحكمه عاملان رئيسيان :

الاول : هو رغبة الاحتكارات الرأسمالية فى الاستثمار بما — البلدان التابعة من امكانيات طبيعية ، وموارد للثروة ، واستغلال القوى العاملة الرخيصة بها .

الثانى : هو انسحاب رأس المال الاحتكارية فى البلاد الاستعمارية الى الهجرة الى الخارج بحثا عن معدلات الربح العالية فى البلاد التابعة .

وعلى الرغم من التغيير الكمى الذى حدث فى الدور الذى تحدد للبلاد التابعة من خلال نظام تقسيم العمل الدولى نتيجة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى والتغيرات فى قوى الانتاج التى حدثت فى البلاد المتقدمة وكان من نتيجتها زيادة انتاج المواد الغذائية من ناحية واكتشاف المواد الصناعية التى تحل محل المواد الطبيعية كمواد أولية فى الانتاج ، وكذلك على الرغم من اتجاه معدلات الربح الى الارتفاع فى بعض الصناعات الجديدة (البتروكيماوية — صناعة الطائرات — صناعة الاسلحة ، صناعة الآلات الحاسبة ... الخ) فى الدول المتقدمة مما أدى الى استيعاب جزء كبير من فائض رأس المال فيها ، فان الدور التبعى للدول المتخلفة التابع من نظام تقسيم العمل الدولى مازال قائما حتى الوقت الحاضر . وعلى الرغم من المجهودات التى تبذلها هذه الدول فى احداث تغيير فى هذا النظام لتقسيم العمل الدولى عن طريق رفع انتاجها الصناعى والدخول فى التجارة العالمية ليست كمورد للمواد الخام ، وانما كمشترك فى التجارة الدولية بالمنتجات الصناعية ، الا أن هذه المجهودات جميعا لم تنفع الا فى تخفيف حدة وطأة هذا النظام عليها اقتصاديات هذه البلاد . ومازالت أغلبية المجتمعات النامية تعانى بصورة جادة — فى شكل أو آخر — من النتائج الاقتصادية والتكنولوجية التى أدى ومازال يؤدى اليها الشكل العالمى الرأسمالى لتقسيم العمل الدولى .

وتعتبر أهم التغيرات التى حدثت فى نظام تقسيم العمل الدولى هو الدخول المحدود لدول العالم الاشتراكى فى التجارة الخارجية (٦ر١٢٪ من مجموع التجارة الدولية عام ١٩٦٧) وكذلك اننا نجد أن السوق العالمى الرأسمالى قد تعرض لتطورات بالغة الاهمية ، أهمها

تدخل الدولة الرأسمالية الاحتكارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك بغرض حماية ومساندة الاحتكارات القومية الخاصة بها في السوق الدولية من ناحية) وانشاء عدد من التنظيمات الدولية الاقتصادية التي تستهدف انقاذ السوق الرأسمالي العالمي من ناحية أخرى .

وهذه التطورات الثلاثة الهامة التي حدثت في نظام تقسيم العمل الدولي سواء من جانب الدول النامية او الدول الاشتراكية او الدول الرأسمالية قد أدت بدون شك الى احداث تغييرات كمية في نظام التخصص وتحديد الاسعار العالمية للسلع والخدمات في السوق الدولية . الا انه نتيجة لعلاقة السيطرة التي كانت تمارسها الدول الرأسمالية في الماضي في مواجهة العالم اجمع والى تطور اقتصاد هذه البلاد على أساس الارتباط الوثيق بين السوق الداخلي والتجارة الخارجية ، فاننا نجد أن الدول الرأسمالية المتقدمة ماتزال لها السيطرة على الاسواق العالمية وتحديد الاسعار العالمية .

ويمكن القول ان لايوجد طريق امام الدول النامية الا طريق البدء في تشكيل نظام جديد للتبادل العالمي وتقسيم العمل الدولي يقوم على اسس تختلف عن الاسس التي قام عليها خلال القرنين الماضيين . ويمكن القول ان الاساس النظري الذي يجب ان يقوم عليه نظام تقسيم العمل الدولي الجديد لابد ايضا أن تختلف عن الاساس النظري الذي قام على نظام التبادل العالمي وتقسيم العمل الدولي السائد الان ، وهو نظرية النفقات النسبية ، القائمة على مبدأ الوفرة النسبية لعناصر الانتاج بجانب المبدأ النظري في حرية التجارة الدولية وترك اتجاهاتها ونتائجها تتحدد وفقا لما تفرضه قوى السوق .

والاساس النظري لنظام التبادل العالمي وتقسيم العمل الدولي الجديد يجب أن يقوم على أساس مبدأين :

الاول : ان التبادل الدولي يجب ان يتم نظرا لوجود اختلافات في توزيع الموارد الطبيعية بين البلدان ، وذلك بغرض تحقيق الوصول الى المزايا المترتبة

على اتساع نطاق العمل ووفورات الانتاج والحجم الكبير وتوزيع هذه المزايا بين الدول كافة بطريقة عادلة .

الثاني : انه بالنسبة لتقسيم العمل الدولي لايمكن قبول اختلاف مستويات التطور الاقتصادي ومستويات نمو القوى الانتاجية في البلدان المختلفة اساسا ثابتا ودائما للتخصص العالمي .

ويمكن القول ان تحقيق كل من هذين المبدأين كأساس نظري لنظام تبادل عالمي وتقسيم عمل دولي جديد لايمكن أن يتم او يتحدد بمجهود دولة او دولتين فقط كما أن ذلك لايمكن أن يتم في اطار النظم الاجتماعية والاقتصادية التقليدية السائدة في اغلبية الدول النامية . وانما يجب أن يتحقق كشرط ضروري لاتمام ادخال هذا النظام الجديد للتبادل العالمي وتقسيم العمل الدولي اجراء تعديلات وتغييرات جوهرية في النظم الاجتماعية والاقتصادية التقليدية (كما سنرى في الجزء التالي عند التحدث عن العوامل الداخلية للقضاء على ظاهرة التخلف) من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان ذلك يجب أن يتم في اطار تعاون دولي مشترك يتخذ من التخطيط القومي الشامل للاقتصاد القومي وللتبادل الدولي القائم على اساس الاتفاقيات طويلة الاجل اساسا عمليا له .

وكما سوف نوضح فيما بعد فان نظام التخطيط القومي الشامل ليس عملية اقتصادية بحتة (أي ترشيد عملية توزيع واستخدام عناصر الانتاج والموارد الاقتصادية بغرض الحصول على اكبر قدر ممكن من الانتاج من حجم معين من المواد الاقتصادية وعناصر الانتاج) ، وانما هو عملية اقتصادية سياسية اجتماعية [1] ، تستهدف اجراء تغييرات اجتماعية وسياسة اقتصادية في هيكل الاقتصاد والمجتمع . وتعتبر التجارة الخارجية أحد العناصر الضرورية التي يجب أن تخطط وفقا لظروف كل بلد على حده ودرجة تطور قوى الانتاج فيه ودرجة التطور المحددة في الخطة الشاملة ، وكذلك على أساس درجة أهمية وتطور قطاع التجارة الخارجية ، وذلك

بغرض انشاء اقتصاد متكامل مع باقى دول العالم يحقق التوزيع العادل لمزايا تقسيم العمل الدولى .

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا الى التجربة الجديدة التى ادخلتها الدول الاشتراكية فى اقامة تقسيم عمل دولى بين اقتصادياتها والتى عرفت باسم الكوميكون Comecon .(١) وتستهدف فى مجملها الكوميكون التى نشأت عام ١٩٤٩ وضع الارتتاب للمبادلات الاقتصادية الدولية بين البلدان الاشتراكية الاعضاء فى المدى القصير ، والتنسيق بين الخطط الاقتصادية لهذه البلدان كخطوة أولى نحو تحقيق التكامل الاقتصادى بينها ، وايجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولى ، يسمى بتقسيم العمل الدولى الاشتراكى .

ولقد تعددت الوسائل التى اتبعتها منظمة الكوميكون فى تحقيق التنسيق بين الخطط الاقتصادية للدول الاعضاء ، فعلى المستوى النظرى ، هناك المحاولات المستمرة للوصول الى معايير موحدة لقياس فعالية تقسيم العمل الدولى (٢) .

وعلى المستوى العملى اتبعت الوسائل الآتية : (٣)

(أ) الاتفاقيات التى تتم بين الدول الاعضاء على تخصص كل منها فى فرع أو آخر من فروع الانتاج .

(ب) التعاون الانتاجى فى تنفيذ مشروعات استثمارية مشتركة ، يقصد الاستخدام الافضل للموارد ، وخاصة فى مجالات الطاقة والصناعات الاستخراجية .

---

(١) د . فوزى منصور " محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية " دار النهضة العربية القاهرة سنة ١٩٧٢ ص ٢٢٠ ومابعدها .

(2) P. Bozyk, "Kryteria Tworzenia i Podzialu Korzysci ze specjalizacji Produktu w Krajach RWPG" (Criteria for Creating and distributing The Benifits of Production Sepecialization in comecom's countries), Warszawa, 1971.

(٢) د . فوزى منصور " المرجع السابق ص ٢٢٦ .

(ج) تقديم الائتمان سواء الائتمان قصير الاجل الذى يقوم به البنك الدولى للتعاون الاقتصادى ، أو الائتمان متوسط الاجل أو طويل الاجل والذى كان يتم فى شكل ثنائى ثم اصبح يقوم به بنك الاستثمار منذ سنة ١٩٧٠ .

(د) التعاون العلمى والفنى فى شكل تبادل المعلومات الفنية والتصميمات وبراءات الاختراع ، وتنسيق الابحاث العلمية والتكنولوجية .

وعلى الرغم من المشاكل النظرية والعلمية التى تثيرها هذه التجربة الا انه يمكن القول انها تفتح آفاقا جديدة أمام الدول النامية فى محاولتها فى تغيير نظام التبادل العالمى وتقسيم العمل الدولى القائم على أسس الاستغلال والتحكم فى الاسعار والتجارة الخارجية من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة ، ليحل محله نظام للتبادل العالمى وتقسيم العمل الدولى القائم على أساس التعاون المشترك والتبادل المتساوى العائد للاطراف المشتركة فى عملية التبادل ، واقامة اقتصاد دولى متكامل بغرض القضاء على الاختلال الموجود فى درجة تطور القوى الانتاجية فى كل بلد على حدة .

٢٠٢٠٥ . العوامل الداخلية فى القضاء على ظاهرة التخلف :

أوضحنا فيما سبق أن العوامل الداخلية التى أدت الى نشأة ظاهرة التخلف قد ارتبطت بنشأة وتطور النظام الرأسمالى والنظام الامبريالى العالمى ، الا انها اصبحت فيما بعد تتمتع بقدرة على التطور الذاتى بشكل أصبح يؤدى الى اعادة انتاج ظاهرة التخلف وتركيز خصائص هذه الظاهرة فى المجتمعات المتخلفة . ويجب الاشارة هنا الى أن العلاقات المتداخلة بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية (اختلال هيكل نمط الانتاج وتعدده وكذلك اختلال هيكل التكوين الاجتماعى وتعدده) هى التى تؤدى فى الوقت الحاضر الى تركيز خصائص التخلف وكنتيجة لذلك فان القضاء على ظاهرة التخلف لايمكن أن ينجح مالم تكن هناك استراتيجية محددة لمعالجة وتغيير هذه العوامل الداخلية والخارجية .

ولقد أشرنا فى الجزء السابق الى ضرورة تغيير نظام التبادل العالمى وتقسيم العمل الدولى كشرط من شروط النجاح فى القضاء على التخلف . ولكن الاختيار الموجود أمام المجتمعات المتخلفة فى اختيار الشكل الامثل لنظام التبادل العالمى وتقسيم العمل الدولى (فى ظل الظروف والاوضاع العالمية الراهنة والتى يتوقع لها ان تستمر لفترة مقبلة وهى انقسام العالم الى نظامين اجتماعيين مختلفين هما النظام الاشتراكى ، والنظام الرأسمالى) سوف يتحدد بناء على الاختيار الذى سوف تتخذه المجتمعات بخصوص التغيير الضرورى فى العوامل الداخلية .

وبعبارة أخرى يمكن القول أن الحل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للاختلال الموجود داخل المجتمعات المتخلفة سوف يحدد بشكل واضح الحل الممكن للعوامل الخارجية .

واذا كنا قد قررنا من قبل ان الطبيعة المركبة لظاهرة التخلف ، فاننا يمكن أن نقرر الآن أنه نتيجة لهذه الطبيعة المركبة فان التركيز على عامل واحد (مثل رفع معدل الاستثمار) كعامل رئيسى للقضاء على ظاهرة التخلف ودخول المجتمع مرحلة جديدة فى مرحلة التنمية الاجتماعية ، فان ذلك يعنى اتباع استراتيجية أحادية الجانب . وبعبارة أخرى فان عملية التنمية التى هى انتقال من واقع التخلف الى واقع التقدم يجب النظر اليها اساسا على أساس انها ذات طبيعة مركبة تقتضى اجراء تغييرات هيكلية فى اساليب الانتاج المستخدمة وفى البنيان الثقافى والاجتماعى المتلائم مع أساليب الانتاج السائدة . فكما ذكرنا سابقا فان تقدم وتطور قوى الانتاج (عن طريق ادخال اساليب جديدة فى العملية الانتاجية ، وزيادة درجة تقسيم العمل الاجتماعى ، ورفع كفاءة وميزة وتحسين نوعية العمل المستخدم فى العملية الانتاجية) سوف يؤدى الى ظهور قوى سياسية واجتماعية جديدة ، ويؤدى ذلك الى ظهور تناقض بين قوى الانتاج الجديدة وعلاقات الانتاج السائدة . مما يؤدى بالقوى الاجتماعية والاقتصادية الجديدة الى تغيير علاقات الانتاج السائدة وادخال علاقات انتاج الجديدة التى تتلائم مع قوى الانتاج الجديدة .

وعموما يمكن القول أن بدأ عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بالمفهوم التركيبى الذى سبق أن أوضحناه يتطلب تحقيق عمليتين هامتين :

الاولى : هى تحقيق الاستقلال الاقتصادى والغاء التبعية الاقتصادية لرأس المال الاجنبى .

الثانية : هى تغيير الهيكل المختل لكل من نمط الانتاج والتكوين الاجتماعى .

وتعتبر عملية تحقيق الاستقلال الاقتصادى والغاء التبعية الاقتصادية لرأس المال الاجنبى عملية مرتبطة بتغيير نظام التبادل العالمى وتقسيم العمل الدولى الذى تم وضعه من خلال النظام الامبريالى العالمى . ويقصد بهذه العملية عموما أن الاقتصاد القومى يجب أن يكون مستقلا عن العوامل التى تحدد نمو اقتصاد اى دولة أخرى ، وبالتالى فان العوامل التى تحدد اتجاه ومعدل نمو هذا الاقتصاد القومى تتمثل اولا وأخيرا للعوامل والشروط الموضوعية وكذلك للاهداف القومية التى تتحدد من قبل المجتمع . وبالتالى فان الاقتصاد القومى يجب أن يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية ولايخدم الاهداف المحددة من الخارج .

ومن المعروف أنه نتيجة لوقوع اغلب المجتمعات المتخلفة تحت نظام الاستعمار العالمى فان رأس المال الاجنبى قد استطاع من خلال تمركزه فى بعض القطاعات الهامة فى الاقتصاد (الصناعات الرئيسية - صناعات التصدير - التجارة الخارجية - البنوك والائتمان - فى كثير من الاحيان النقل والقوى المحركة) ان يتحكم فى كثير من المتغيرات الاقتصادية التى جعلت من الاقتصاد القومى لهذه البلاد تابعا لاهداف وأغراض المستعمرين .

وعلى هذا فان تحقيق عملية الاستقلال الاقتصادى ترتبط بالتالى بانهاء هذه السيطرة الاقتصادية لرأس المال الاجنبى على الاقتصاد القومى .

وكذلك يمكن القول انه نتيجة لضعف رأس المال المحلى فى مواجهة قوة الاحتكارات العالمية التى تقف وراء ظهر رأس المال الاجنبى ، والدول الاستعمارية المتقدمة التى تقف وراء هذه الاحتكارات ، فانه لم يكن أمام المجتمعات التى استقلت حديثا فى محاولتها للقضاء على سيطرة رأس المال الاجنبى أو على الاقل التخفيف من حدة هذه السيطرة ، الا ان تلجأ الى قوة الدولة لتحقيق هذه المحاولة . ولقد تم استخدام وسائل متعددة لتحقيق الاستقلال الاقتصادى لعل اهمها هى ، حماية الصناعة المحلية الناشئة فى وجهة المنافسة الخارجية عن طريق تحديد الاستيراد ، أو مايسمى بسياسة الاحلال (احلال الصناعات المحلية محل الواردات الاجنبية) وتشجيع التصدير بتحقيق الفوائض المواتية لذلك ، وانشاء نظام بنكى مستقل لخدمة الاقتصاد القومى . الا انه من المعروف ان أكثر هذه الوسائل تقدمية وأكثرها فاعلية هو التأميم ، أى تأميم رأس المال الاجنبى المستخدم فى الاقتصاد القومى (تأميم قناة السويس فى مصر ، وتأميم البترول فى ايران والعراق ومناجم النحاس فى زامبيا وتأميم رأس المال الاجنبى فى تانزانيا .) .

ويمكن الاشارة هنا الى أن تحقيق الاستقلال الاقتصادى للاقتصاد القومى عن طريق القضاء على سيطرة رأس المال الاجنبى ، قد تخلق تناقضا مع حاجة هذه المجتمعات الى رأس المال الاجنبى نفسه لرفع معدلات التراكم الرأسمالى .

فهذه المجتمعات تجد نفسها فى حاجة الى رأس المال الاجنبى وفى نفس الوقت تجد نفسها (لتحقيق الاستقلال الاقتصادى) فى موقف معادى لرأس المال الاجنبى هذا . ويمكن القول أن هذا صحيح تماما ، ويعتبر أحد التناقضات الاساسية التى يجب على المجتمعات النامية أن تعمل على حلها ، وذلك سواء باستخدام الوسائل المختلفة لرفع حجم الفائض الاقتصادى - الداخلى (كما سوف ينشر فيما بعد) القابل للتحويل الى تراكم رأسمالى ، أو العمل على تشجيع رأس المال الاجنبى مع اتباع سياسات محددة بالنسبة لاستخدام رأس المال هذا فى مجالات استثمار معينة وبشروط اقتصادية معروفة ، أو عن طريق تشجيع المصادر الدولية (منظمات الامم المتحدة) كمصدر لرأس المال .

أما عملية تغيير الهيكل المختل لكل من نمط الانتاج والتكوين الاجتماعي فهي في الواقع الامر العملية الصعبة والمعقدة في عملية التنمية الاقتصادية • ويمكن القول أنه اذا كانت العوامل الخارجية في شكل استعمار ونهب رأس المال ونظام تقسيم العمل الدولي في غير الح المجتمعات المتخلفة كان الاساس في نشأة ظاهرة التخلف ، فان العوامل الداخلية في شكل القضاء على الهيكل المختل للاقتصاد والمجتمع هي العوامل الرئيسية او الاساسية في عملية القضاء على ظاهرة التخلف •

وبعبارة أخرى فاننا نجد أن العوامل الداخلية تلعب الدور الرئيسي في القضاء على ظاهرة التخلف ، وأن العوامل الخارجية في شكل ادخال نظام جديد لتقسيم العمل الدولي أو تحقيق الاستقلال الاقتصادي لن تقوم الا بدور مساعد لتركيز عملية التنمية وانجاحها • وعلى هذا فان درجة نجاح وتحقيق التنمية الاقتصادية سوف ترتبط وتحدد بدرجة النجاح في تغيير هيكل نمط الانتاج والتكوين الاجتماعي المختلين وكذلك تحقيق التناسق والوحدة بين كل من نمط الانتاج والتكوين الاجتماعي •

ويمكن تصوير عملية التغيير في كل من نمط الانتاج والتكوين الاجتماعي على أساس انها عملية خلق الاطار الاجتماعي الملائم لعملية التنمية الاقتصادية • وهذا صحيح الى حد كبير، بمعنى أنه يجب ان يتم خلق المناخ اللازم لعملية التنمية قبل البدء فيها ، بل قد يذهب البعض الى أبعد من ذلك ويقرر أنه لن يمكن البدء في عملية التنمية الاقتصادية ما لم يتم اجراء هذه التعديلات في هيكل نمط الانتاج والتكوين الاجتماعي • الا أنه يجب الاشارة هنا الى أن المشكلة الاساسية ليست الترتيب الزمني للتغيرات الضرورية ادخالها على النظام الاجتماعي والاقتصادي بقدر ما هي التصور الديناميكي والديالكتيكي لعملية التطور الاجتماعي والاقتصادي بأكملها • وأن عناصر هذه العملية هي عناصر ذات طبيعة آنية "Simultaneoun Nature" وطبيعة مركبة Complex Nature يجب أن تتم في وقت واحد من ناحية وما أن يتم البدء في تحقيق عنصر من عناصرها حتى يتم ظهور آثار ذلك في شكل تطور تراكمي كمي يؤدي فيما بعد الى تغييرات نوعية في هيكل النظام الاقتصادي والاجتماعي •

ويمكن القول أن درجة ومدى تحقيق هذه التطورات سوف يرتبط بشكل عضوى بدرجة وتقدم قوى الانتاج وعلاقات الانتاج (نمط الانتاج) من ناحية وعلى الهيكل الاجتماعى (التركيب الطبقى وعلاقات القوى السياسية والاجتماعية فى المجتمع) من ناحية أخرى .

وعلى الرغم من أنه ليس فى الامكان التعرض لجميع الجوانب التى ترتبط بالظروف التى تحكم وتحدد هذه العلاقة ، الا أنه من الضرورى ان نشير الى بعض جوانبها وتأثيرها فى عملية التنمية والقضاء على ظاهرة التخلف .

ويمكن القول انه نظرا للطبيعة الاجتماعية لعملية التغيير المطلوب ، فاننا نجد انها سوف تدرج على أساس أنها قضية سياسية واجتماعية ، حيث أن اجراء مثل هذه التغييرات سوف تتطلب اجراء تغييرات فى السلطة السياسية القائمة . أو بعبارة أخرى أن أحد هذه العوامل التى تؤثر على عملية التنمية هو ضرورة نقل السلطة الى تلك الفئات او الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة الاساسية فى التنمية الاقتصادية .

وسوف تتحدد علاقات القوة بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية فى المجتمع أو بين التنظيمات السياسية القائمة (الاحزاب) ، وكذلك سوف يتحدد الدور الذى يمكن أن تؤديه هذه الطبقات والتنظيمات ، بناء على تحديد موقفها من عملية التغيير المطلوب اجراؤها .(١)

وأيا كانت نوعية هذه العلاقة بين القوى السياسية والطبقات الاجتماعية ، فلقد ثبت من الخبرة المتراكمة للدول النامية خلال الفترة السابقة ، أن الميكانيكية الضمنية للاقتصاد والمجتمع غير المتجانس والمركب من أنماط انتاجية متعددة ومتعارضة فى كثير من الاحيان ، تؤدى دورا معاديا لعملية التغيير الاجتماعى والاقتصادى المطلوب .

---

(١) J. Bognar, "Economic Policy and Planning in Developing Countries" Akadémiai Klado, Bodapest, 1969, p. 119.

وبعبارة أخرى يمكن القول أن الميكانيكية العشوائية للقوانين الاقتصادية لكل من القطاع التقليدى والقطاع المتقدم الحديث تقوم باعاقة عمليات التنمية الاقتصادية .

كما أن الميكانيكية العشوائية لقوانين الاجتماعية فى كل من القطاعين التقليدى والحديث تعمل بدرجة أكثر عملية التغيير الاقتصادى والاجتماعى . ولقد أثبتت التجربة فى كثير من المجتمعات (ومن بينها مصر) أن السياسة الاقتصادية الهادفة التى توضع لتحقيق أهداف انمائية محددة (مثل سياسات التصنيع) أو اصلاح الهيكل الاقتصادى المشوه تعوقها دائما القوانين الاقتصادية التى تحكم عمل الاقتصاد التقليدى وتتعارض مع القوانين الاقتصادية التى تحكم عمل القطاع الحديث .

وكنتيجة لذلك فلقد وجدت هذه المجتمعات أن الوسيلة الرئيسية لاجراء وادخال هذه التغييرات هى تدخل الدولة . ويتم تدخل الدولة هنا بغرض الغاء الاثار المترتبة على عمل القوانين الاقتصادية والاجتماعية الحالية .

ويتخذ تدخل الدولة - بغرض تحقيق النمو المتوازن - أشكالا متعددة لعل أهمها تحديد معدلات التراكم الرأسمالى وتوزيع هذا التراكم بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، والتى ثبت فشل القوانين الاقتصادية والميكانيكية العشوائية فى تحقيق كل منهما .

ولقد أثار تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد المتخلفة مسائل نظرية وعملية كثيرة لعل أهمها هى مشكلة شكل التطور الاجتماعى والاقتصادى الذى سوف يأخذ مسار حركة التغيير فى المجتمع ، وما هو أثر تدخل الدولة على ذلك ؟ .

والاجابة على هذا السؤال سوف تتحدد بموقف الدولة الجديدة من مسألتين هامتين :

المسألة الاولى : هى موقفها بالنسبة للقطاع الحديث .

بحيث ان موقف الدولة سوف يكون معروفا بالنسبة للقطاع التقليدى ويتخلص هذا الموقف فى ضرورة الاسراع بالقضاء على علاقات الانتاج وقوى الانتاج المتخلفة فى هذا القطاع ، والتى

يتعارض مع علاقات الانتاج وقوى الانتاج فى القطاع الحديث[1] . الا أننا فى كثير من الاحيان نجد أن موقف الدولة من القطاع الحديث أن من شكل علاقات الانتاج الرأسمالية له ، وشكل تصرفه فى الفائض الاقتصادى الذى يحققه ، وعلاقات التداخل والترابط بين القطاعات الانتاجية داخل هذا القطاع - ودرجة نموها ، هو الذى سوف يحدد الشكل الاجتماعى لتدخل الدولة .

والمسألة الثانية : هى موقف الدولة من شكل عملية التغيير نفسها ، وهل يجب أن تكون عملية جماعية مخططة ومحددة ابتداءها ، أم أن عملية التغيير - رغم تشجيعها - يجب أن تترك للمبادرات والملكيات الفردية .

ومصرفة موقف الدولة تجاه هاتين المسألتين سوف يحدد الشكل الاجتماعى لهذا التدخل ويمكن القول أن تدخل الدولة قد نتج عنه ظهور رأسمالية الدولة فى شكل قطاع عام أصبح له دورا فعالا فى النشاط الاقتصادى .

ولقد نتج عن تدخل الدولة فى المجتمعات المتخلفة التى ترمى الى التنمية ظهور شكل جديد للتطور يعرف الان فى الكتابات الاقتصادية "بالتطور غير الرأسمالى"

Non-Capitalist Development

---

(١) على أن الامر لا يقتصر بهذا الوضوح فى كثير من المجتمعات المتخلفة ، وذلك نظرا لان جزءا كبيرا من البرجوازية الوطنية والتى تشكل الاساس الاجتماعى للقطاع الحديث ، قد نشأت وتطورت من خلال القطاع التقليدى ، فهى لم تخرج من الحرفيين وأصحاب الاعمال التجارية ، بقدر ما ارتبطت جذورها الطبقية بالاقطاع الزراعى . ولهذا فاننا نجد فى كثير من الاحيان أنه فى حين تقف البرجوازية الوطنية ضد سيطرة رأس المال الاجنبى وتتخذ موقفا معاديا للاستعمار ، فانها كثيرا ما تتخذ مواقف غير معادية بالنسبة للاقطاع المحلى ، وتعتبر انهاء مهمتها التاريخية - ليست القضاء على الاقطاع كما حدث فى أوربا - وانما انهاء سيطرة رأس المال الاجنبى .

وعلى الرغم من الخاصية الانتقالية لهذا الاتجاه نحو التطور الا انه يثير عدة مشاكل نظرية وتطبيقية، ويرجع الكثير من هذه المشاكل النظرية والتطبيقية الى أن هذه البلدان لا تتوافر فيها الشروط الموضوعية والذاتية للانتقال المباشر الى النموذج الاشتراكي في التطور . والسبب في غياب هذه الشروط الموضوعية والذاتية هي كما سبق أن أشرنا وجود اختلال في كل من نمط الانتاج والتكوين الاجتماعي من ناحية وتعدد انماط الانتاج والتكوينات الاجتماعية التي تحكم تطور المجتمعات المتخلفة من ناحية أخرى .

الا أنه يمكن القول أن انتهاج الطريق غير الرأسمالي في التطور يفرض اجراء تعديلات جوهرية على كل من النظام الاجتماعي والاقتصادي ، يكتسب أهمية خاصة من وجهة نظر امكانية القضاء على ظاهرة التخلف . ويرجع هذا الى أن فرض الاختيار امام المجتمعات المتخلفة تعتبر في واقع الامر محدودة للغاية ، وعموما فانه يمكن القول أنه توجد ثلاثة بدائل لتحديد نوع تدخل الدولة في تغيير النظام وآفاق تطور هذا التدخل .

البديل الأول : يتمثل في احتمال تطور تدخل الدولة بهدف القضاء على الاحتكار الرأسمالي الخارجي وسيطرة رأس المال الاجنبي وايجاد ظروف ملائمة للتطور الاقتصادي الداخلي ، وكذلك بغرض تغيير هيكل الاقتصاد القومي ، وايجاد نوع أفضل من تقسيم العمل الدولي لهما ، وبالتالي يؤدي كل ذلك الى تطور قوى الانتاج نقول انه يوجد احتمال بعد أن يتم انجاز وتحقيق هذه الاهداف أن ينتهي تدخل الدولة وتقوم الدولة بترك الرأسمالية المحلية بالسيطرة على الاقتصاد القومي في الوقت الذي لم يعد يتطلب التطور الاقتصادي فيه تدخلا من الدولة .

البديل الثاني : هو أن يتحول تدخل الدولة بعد الوصول الى مرحلة معينة من التطور الاقتصادي والاجتماعي ويتخذ شكل الدولة الرأسمالية — الاحتكارية ، على النمط الذي يوجد الآن في النظام الرأسمالي وعلى الاخص في أوربا وأمريكا .

البديل الثالث : هو أن يتحول تدخل الدولة من خلال التزايد التطور غير الرأسمالي الى تحول اشتراكي .

ويمكن القول ان اختيار وتحقيق احد هذه البدائل الثلاثة [1] سوف يتحدد بعلاقات القوى الاجتماعية والتنظيمية ، وكذلك من خلال تطور الظروف الدولية . الا أننا يجب أن نشير الى عدة حقائق بخصوص هذا الموضوع . وأول هذه الحقائق هي أن أكثر من ربع سكان البلاد الحديثة الاستقلال ، يعيشون الآن في مجتمعات ذات اتجاه اشتراكي من خلال التطور غير الرأسمالي .

وثانيا فاننا نجد أن تطور البلدان ذات الاتجاه الاشتراكي سواء في المجال الداخلي بتحقيق تغييرات اجتماعية هامة بتغيير الابنية السياسية والاجتماعية والثقافية التي ورثت عن الماضي الاستعماري ، أو بتغيير الظروف الاقتصادية عن طريق التأميمات للاحتكارات الاجنبية ورأس المال المحلي الكبير والاصلاحات الزراعية ، قد ساعد على ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية في هذه المجتمعات .

وعلى الرغم من أن التطور غير الرأسمالي لم يظهر الا حديثا كطريق للتطور نحو الاشتراكية في المجتمعات المتخلفة التي لاتتوفر فيها الظروف والشروط الموضوعية والذاتية للتطور الاشتراكي مباشرة ، الا أنه يمكن القول أنه يبدو البديل الاكثر ملائمة لتطور هذه المجتمعات الاقتصادي والاجتماعي .

ويثير هذا الاتجاه عدة تناقضات سواء في المجال النظري من حيث هل يمكن اعتبار هذا الطريق للتطور طريقا ثالثا ، او نوعا ثالثا من القوة تتخذ طريقا بين الاشتراكية والرأسمالية ، بمعنى اذا تدخلت الظروف لايجاد نمط انتاج ثالث وتكوين اجتماعي ثالث غير النمط الاشتراكي ، وغير النمط الرأسمالي ؟

(١) يشير شارل بتلهايم الى احتمال أو بديل رابع وهو التطور الى رأسمالية الدولة البيروقراطية Bureaucratic State Capitalism او "étatism"

انظر

Ch. Bettelhiem; Planification Economique en Afrique Noire" Cachiers Internationallx, I-II, Paris, 1961, p. 70.

وبهذا الخصوص فانه يمكن القول انه يوجد اتفاق بين علماء الاجتماع والاقتصاد الذين يؤيدون التطور غير الرأسمالي ، على أن الوظيفة التاريخية لهذا التطور تكمن في توفير الشروط المادية والتكنيكية الاقتصادية والاجتماعية ، السياسية والايديولوجية ، الثقافية والاخلاقية اللازمة للانتقال الى الاشتراكية من خلال تغييرات أساسية للظروف المتخلفة التي يعيش فيها المجتمع المتخلف دون المرور بشكل كامل خلال نظام اجتماعي ذو طبيعية رأسمالية (نمط انتاج وتكوين اجتماعي رأسمالي) .(١)

والتناقض الثاني الذي يثيره اتجاه التطور غير الرأسمالي هو قضية السلطة السياسية في هذا التطور . ويمكن القول ان العلاقات بين العوامل الدولية والقومية أكثر ارتباطا وذلك نتيجة للطابع الدولي المتزايد للصراع الطبقي والتطور الاجتماعي . وأن التناقض الرئيسي العالمي (التناقض بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي) تخضع له بشكل متزايد كل التناقضات الأخرى . ونتيجة لهذا من ناحية ، ونتيجة لأن المجتمعات المتخلفة لم تصل بعد الى مرحلة متطورة من التطور الاجتماعي والاقتصادي (كما سبق أن ذكرنا سابقا) فان عملية الاستيلاء على السلطة للقوى ذات المصلحة في التطور غير الرأسمالي والاحتفاظ بها تمثل شرطا أوليا للتغلب على ظاهرة التخلف والتعجيل بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي

والخاصية الرئيسية لذلك التحول هي أن مشكلة السلطة لايمكن أن تحل عن طريق اجراء تغيير نوعي واحد في عملية الحكم السياسي ، كما هي الحال في الثورة الاشتراكية في البلدان المتقدمة ، والتي تتم باستلام حزب الطبقة العاملة السلطة . وعلى هذا فانه يجب الاخذ في الاعتبار أن وصول الفئات الاجتماعية ذات المصلحة في التطور غير الرأسمالي (وعلى الاخص فئات البروجوازية الصغيرة ـ والقوى الديمقراطية من بين المثقفين) أنما يشكل مجرد

(١) لوثر راثمان ، مارتموث شبلنج " التطور غير الرأسمالي في آسيا وأمريكيا ، ماله ، وماعليه مشاكله ، وأبعاده " مجلة الطليعة ، نوفمبر سنة ١٩٧١ ص. ص ٥٧ ـ ٧٤ .

و، تغيير نوعي في العلاقات الاجتماعية الداخلية لصالح الطبقات والفئات ذات المصلحة في هذا التطور ، يجب أن يتبعه تغييرات نوعية أخرى في السلطة السياسية . وهو ينتج عن هذا - بالضرورة - تناقضا بين القوى البرجوازية التي وصلت الى الحكم حديثا ، وبين تلك القوى الجديدة ذات المصلحة في التطور المستمر واستمرار التحول الثوري .(١)

على أن التناقض الهام الذي يثيره اتجاه التطور غير الرأسمالي ، وذلك التناقض في المجال الاقتصادي . وكما سوف نوضح فيما بعد عند التحدث عن استراتيجية التنمية ، ان هذا التناقض يظهر في ثلاث مجالات رئيسية ، في مجال التراكم الرأسمالي واختيار الفن التكنولوجي ، وعلاقة الدولة برأس المال الاجنبي .

وكنتيجة لكل هذه التناقضات التي يثيرها التطور غير الرأسمالي ، المشاكل الصعبة والمعقدة التي تواجهها المجتمعات المتخلفة في سيرها نحو التقدم ، سواء تلك المشاكل الموروثة في كل مستوى منخفض من التطور الاقتصادي ، والهيكل المشوه لقوى الانتاج المتخلفة وتعدد واختلال التكوينات الاجتماعية ، أو سواء تلك المشاكل التي تنتج عن النمو والتطور نفسه ، اننا نجد أن هذه المجتمعات المتخلفة وعلى الاخص السلطة السياسية تواجه بمتطلبات ضخمة من حيث التضحية والدعم . وبعبارة أخرى يمكن القول ان مدى نجاح هذه المجتمعات المتخلفة في التغلب والقضاء على دائرة التخلف سوف يتوقف على مدى نجاحها في تحمل التضحية وعلى قدرتها في صياغة وتحقيق استراتيجية للتطور الاجتماعي والاقتصادي ، تتناسب مع درجة تعقيد وأهمية المشاكل التي تتطلب الحل .

ويمكن القول أن التطور الاقتصادي والتحول الاجتماعي هي أهم من البدائل الثلاثة السابق الاشارة اليها لن يتم الا من خلال تدخل الدولة في تحديد نوع واتجاه هذا التطور ويرجع ذلك الى أن التقدم الاقتصادي وتأمينه لايمكن أن يتم في انفصال عن المجالات الأخرى

(١) لوثر راشمان ، ارتموث سيلنج ، "المرجع السابق" ، ٦٤ .

للحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع • والخاصية الديالكتيكية لتطور تدخل الدولة في أي شكل من أشكاله الثلاثة هو أن هذا التطور لايتحدد فقط من خلال القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة •

وبعبارة أخرى يمكن القول أن تدخل الدولة وتحولها الى رأسمالية الدولة في المجتمعات المتخلفة لايمكن مقارنتها برأسمالية الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة • فرأسمالية الدولة في المجتمعات المتخلفة ليست تتجه للعوامل السياسية والاقتصادية في المجتمع من ناحية ولاتهدف الى الابقاء على هذه القوى والعوامل من ناحية أخرى ، وانما هي قبل كل شيء تعبير عن القوى الاجتماعية الجديدة في المجتمع •

ومن هنا يمكن أن نقرر أنه توجد علاقة تأثير متبادل بين نوعية واتجاه التطور الاقتصادي والتحول الاجتماعي وبين الشكل الذي يأخذه تدخل الدولة •(١)

والنتيجة الرئيسية لهذا التحليل تتمثل في أن عملية القضاء على ظاهرة التخلف يتوقف على العاملين الرئيسيين الذين يحكمان هذه العملية ، وهي العامل الخارجي والعامل الداخلي • وإذا كنا قد سبق أن أوضحنا أن هذين العاملين قد أثرا في نشأة وتطور ظاهرة التخلف ، فانه يمكن أن نقرر هنا أيضا أن القضاء على ظاهرة التخلف سوف يتم عندما تحقق المزج الامثل للتفاعل بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية التي تدفع عملية التطور الى الامام • ولكن

---

(١) ونتيجة لذلك فاننا نرى مثلا أن أي تغير في القوى السياسية في المجتمعات المتخلفة ولو كان بين القوى الحاكمة نفسها قد يكون له تأثير وفي أحيان أخرى تأثيرا نوعيا على شكل العلاقات الاجتماعية وعلاقات الانتاج ، وينتج عنه تغير في ميكانيزم رأسمالية الدولة نفسها واتجاه تطورها ، كما قد يحدث عن هذا التغير في القوى السياسية تدعيم وتسريع التطور الاقتصادي والتحول الاجتماعي ، كما يمكن أن يحدث العكس أن عرقلة التطور الاقتصادي ووقف التحول الاجتماعي •

يمكن تحقيق هذا المخرج الامثل لهذين النوعين من الصراع الامن خلال استراتيجية ثورية للتطور الاقتصادي والتحول الاجتماعي • والاساس المبرر الاول لهذه الاستراتيجية هو الايمان بأن التطور الاقتصادي لايمكن أن يتحقق في غياب عن أو انضمان التطور الاجتماعي والعلاقات السياسية • وأنه يقدر النجاح في اجراء التغييرات المطلوبة في الهيكل الاجتماعي وحل التناقضات الاجتماعية والسياسية (وعلى الاخص الباقية) لمصلحة التطور والتقدم بقدر مايمكن تحقيق النجاح في التقدم الاقتصادي •

==========

الفصل السادس

استراتيجية التنمية

٦ - ١ - ١ مقدمة :

ذكرنا فى الفصل السابق أن النجاح فى تحقيق التطور الاقتصادى والتحول الاجتماعى سوف يتوقف على صياغة وتحقيق استراتيجية للتنمية . وهذا صحيح تماما وعلى الاخص اذا أخذنا فى الاعتبار أن التطور الاقتصادى والتحول الاجتماعى كظاهرة اجتماعية - متناقضة مع ظاهرة التخلف - مما أيضا ظاهرتان مركبتان ، تتداخل عوامل متعددة ومشتركة ترتبط بعلاقات متبادلة فى تحديد شكل ودرجة كل من التطور الاقتصادى والتحول الاجتماعى . واذا اخذنا هذه العملية أى التطور الاقتصادى والتحول الاجتماعى كعملية واحدة تعنى انتقال المجتمع من حالة التخلف الى حالة التقدم ، أو بمعنى أدق تعنى الانتقال من حالة الوضع الاقتصادى والاجتماعى المتخلف الى الوضع الاقتصادى والاجتماعى المتقدم ، لاتضح لنا أن هذا الانتقال يقتضى تغيرا جذريا وجوهريا فى أساليب الانتاج المستخدمة (تقسيم العمل الاجتماعى وزيادة تكثيف معدل رأس المال للعمل) . ويرتبط بذلك ضرورة احداث تعديلات جوهرية فى قوى الانتاج (المادية والبشرية) وتعديلات فى علاقات الانتاج التى تتلائم مع مرحلة تطور قوى الانتاج ، وكذلك فى التكوين الاجتماعى المتلائم مع نمط الانتاج الجديد .

وعلى هذا فانه يمكن القول ان عملية التطور الاقتصادى والتحول الاجتماعى (سوف ندلل على ذلك من خلال فصاعدا باختصار عملية التنمية) هى عملية اجتماعية يترتب عليها - اذا بدأت - تغيير الوضع الاجتماعى بأكمله واتخاذه طبيعة أخرى غير الطبيعة التى كانت يتكون منها قبل بدء عملية التنمية . والمفهوم الرئيسى لعملية التنمية سواء كانت التنمية بمعناها النمو أى التنمية الاقتصادية او التنمية بمعناها الواسع أى التنمية الاقتصادية - الاجتماعية يتمثل اساسا فى أن عملية التنمية تعنى تصحيح الاختلالات الهيكلية الموجودة سواء فى نمط الانتاج أو التكوين الاجتماعى .

ولن يمكن اعداد تصور حقيقي وموضوعي لعملية التغيير بجذوره بجميعها المركبة والمتداخلة المتعددة التي تؤثر فيها الا من خلال استراتيجية واضحة ومحددة للتنمية بمضمونها الواسع وعلى الاخص للتنمية بمضمونها السياسي أي التنمية الاقتصادية .

مما لاشك فيه ان الاختيار المطروح أمام المجتمعات المتخلفة الان يتركز على تحديد استراتيجية التنمية وبالتالي تحديد أسلوب التنمية . وسيتوقف بالصورة التي سبق أن أوضحناها (١) . وعما اذا كان هذا الاختيار سوف يتجه الى تركيز ميكانيكية التطور العشوائية لكل من نمط الانتاج والتكوين الاجتماعي المتخلف . (وبالتالي التنمية عن طريق الدافع الذاتي والتفاعل التلقائي لقوى السوق) أم سوف يتجه تدخل الدولة الى طريق التطور غير الرأسمالي بغرض الانتقال الى مرحلة التطور الاشتراكي . وفي هذه الحالة فان عملية التنمية سوف تتم عن طريق التوجيه الواعي والاستخدام الموجه لموارد المجتمع أي عن طريق التخطيط القومي الشامل . (٢)

٢٠٦ . تعريف الاستراتيجية :

ويتطلب الامر منا قبل الدخول في مناقشة استراتيجية التنمية تعريف معنى الاستراتيجية نفسها . وعموما فان كلمة الاستراتيجية تنتمي الى قاموس العلوم العسكرية ، ولكنها دخلت الى قاموس التنمية الاقتصادية ، بعد أن تعدل مفهومها العسكري قليلا . وتعني الاستراتيجية في المفهوم العسكري "فن الجنرال" art of the general أو فن القائد . وتختلف الاستراتيجية عن التكتيك tactics كما يقرر Mahan في أن التكتيك

---

(١) انظر الفصل الخامس .

(٢) د . عمر محي الدين "التنمية والتخطيط الاقتصادي" دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٢ - ص ٦٥ .

يفصل بالتصرف أثناء الاشتباك ، في حين أن الاستراتيجية تتصل بالمسائل الرئيسية في تحديد القوة المستخدمة في الحرب .[1] وبعبارة أخرى يمكن القول أن التكتيك يتصل بالقتال نفسه وأن الاستراتيجية هي التخطيط لمكان وكيفية الحرب .

ويوجد معيار آخر للتفرقة بين التكتيك والاستراتيجية ، وهذا المعيار هو مستوى اتخاذ القرار . فالاستراتيجية تتصل بصفة عامة بالمستويات العليا (رئاسة أركان الحرب مثلا) في حين أن التيكتيك يتصل بالمستويات الأولى (قادة الفرق مثلا) . وعلى هذا فان الاستراتيجية تتصل بعملية اتخاذ القرار في المستويات العليا من ادارة الحرب . وعموما فان أي فرقة في الجيش فان عليها ان تقوم بتأدية ثلاثة مهام رئيسية على الاقل وهي :

١ ـ أن تحارب العدو حيثما يوجد في مكان الحرب وأن تكسب منه الارض .
٢ ـ أن تدافع عن وتحتفظ بالمواقع التي تقع تحت يدها .
٣ ـ أن تتراجع عند الضرورة وأن تعاود تجميع نفسها واعادة تنظيم وحداتها .

ولتنفيذ كل مهمة من هذه المهام فانه يجب استخدام انواعا محددة من الاسلحة وكذلك أنواعا مختلفة من التكتيكات . واستخدام نوع معين من الاسلحة أو نوع معين من التكتيك سوف يتوقف على حجم المعركة من ناحية وعلى حجم القوى المعادية التي تواجهها (الفرقة مثلا) من العدو . وبعبارة أخرى فان ادارة المعركة سوف تتوقف على الاستراتيجية التي سوف تحدد لها ، وعلاقة المعركة بالحرب بصفة عامة .

---

(١) International Encyclopedia of the Social Sciences: Strategy"; Vol. 15 The Machmillan Company and the free Press, p. 281.

وعموما فان الاستراتيجية سوف تتناول ثلاثة أشياء هامة وهى :

١ ـ الهدف الذى يتحدد للحرب أو المعركة .

٢ ـ أدوات الحرب : سواء كانت مادية أو بشرية .

٣ ـ وسائل التنفيذ : أو التكتيك .

واذا انتقلنا الان الى الاستخدام الاقتصادى لمفهوم الاستراتيجية فى عملية التنمية الاقتصادية ، فاننا سوف نواجه تقريبا بكل العناصر التى سبق أن أشرنا اليها . وعلى هذا فاننا نستطيع ان نقول ان الاستراتيجية فى عملية التنمية سوف تقتصر على المسائل الاساسية فى التنمية ، حين أن السياسة الاقتصادية أو التكتيك سوف تقتصر على اقتراح وسائل التنفيذ .

ويمكن القول أنه يوجد معيار آخر هام فى التفرقة بين الاستراتيجية فى عملية التنمية أى استراتيجية التنمية وبين سياسة التنمية ، وهذا المعيار هو معيار الزمن . ويمكن القول أن استراتيجية التنمية بجانب تحديدها للاجابة على الاسئلة الرئيسية الخاصة باتجاهات النمو ، فانها سوف تهتم أيضا بتحديد الاهداف التى يجب تحقيقها فى الاجل الطويل . فى حين أن السياسة الاقتصادية او تكتيك التنمية سوف يقتصر على تحديد الاهداف التى يجب تحقيقها فى الاجل القصير وأحيانا المتوسط .

ومن هنا يمكن القول أن استراتيجية التنمية لابد أن تتناول أيضا ثلاثة أشياء رئيسية :

(١) الهدف او الاهداف المحددة للتنمية الاقتصادية .

(٢) الموارد المتاحة لتحقيق هذا الهدف أو هذه الاهداف .

(٣) الوسائل الضرورية والسياسات البديلة لتنفيذ الهدف او الاهداف الاستراتيجية .

٢٠٦ - ضرورة توافر استراتيجية للتنمية :

ويمكن القول أن عملية التنمية وعلى الأقل التنمية الاقتصادية تحتاج الى تغييرات شاملة وجوهرية - كما سبق أن أشرنا - في كل مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي . فهي تتطلب توافر الاطار أو النظام الاقتصادي والاجتماعي الملائم للتنمية أولا . وهي تتطلب ثانيا تحديد الأهداف الخاصة بالتنمية والتنمية الاقتصادية . وهي تتطلب ثالثا تحديد الموارد الاقتصادية - المادية والبشرية - المتاحة لعملية التنمية . وهي أخيرا تتطلب اختيار السياسات الاقتصادية طويلة الأجل ومتوسطة الأجل وقصيرة الأجل لتنفيذ هذه الاهداف المحددة .

١٠٢٠٦ توفير الإطار الملائم للتنمية :

ويتمثل توفير الاطار او النظام الاقتصادي والاجتماعي الملائم للتنمية بتحديد شكل النظام الاقتصادي والاجتماعي ، الذي سوف يتخذه المجتمع وعلى الرغم من أن ديناميكية التطور الاقتصادي والاجتماعي . الا أننا يجب ان نقر بأن الاختيار الاجتماعي الواعي المتصل بتحديد هذا الشكل يؤدي دورا كبيرا في عملية التحرر هذه . وسوف يتوقف هذا الاختيار الاجتماعي لشكل النظام الاقتصادي والاجتماعي على الظروف السياسية والاجتماعية في كل مجتمع على حده . ولقد سبق أن أوضحنا أن الشكل الاكثر مناسبة وملائمة لعملية التنمية والتنمية الاقتصادية هو شكل التطور غير الرأسمالي (١) .

وحتى يمكن الوصول الى هذا الشكل من التنظيم الاقتصادي - القائم على أساس التوجيه المركزي والواعي للموارد الاقتصادية في شكل التخطيط القومي ، والنظام الاجتماعي القائم على أساس السيطرة السياسية للقوى الاجتماعية ذات المصلحة في التنمية وعلى الاخص على أساس تحالف بقية العمال والفلاحون مع بقية البورجوازية الصغيرة والديمقراطيون الثوريون من

(١) سوف نركز في هذا الفصل على دراسة العناصر الثلاثة الاولى أما العنصر الرابع سوف نتناوله في الفصل التالي .

المثقفين انه يجب اجراء تغييرات جوهرية في السلطة السياسية أو بعبارة أخرى انه يجب نقل السلطة الى تلك الفئات أو الطبقات الاجتماعية التي لها مصلحة اساسية في عملية التنمية وتحقيق هذه التغييرات في المجال السياسي انه يجب انشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح هذه الطبقات والفئات الاجتماعية (١). ويقوم التنظيم السياسي بدور تعبئة الجماهير وتوعيتها بمشاكل وصعاب وضرورة عملية التنمية عن طريق خلق الوعي بعملية التنمية .

ولكي يؤدي التنظيم السياسي دوره بصورة فعالة انه لابد من توافر عاملين رئيسيين :(٢)

الأول : ان يكون هذا التنظيم ممثلا حقيقيا للطبقات والفئات التي لها مصلحة حقيقية في عملية التنمية .

الثاني : ان يكون هذا التنظيم ناجحا في أداء مهمته والتي تتمثل في توفير القيادات والكوادر السياسية ذات القدرة على قيادة الجماهير .

وبعبارة أخرى يمكن القول أن نجاح التنظيم السياسي في خلق الاطار العام لعملية التنمية يتطلب منه الوعي العميق بمشاكل واحتياجات المجتمع والفئات والطبقات التي يمثلها وسوف يكون هناك في عملية نقل السلطة من حلف هذا الصراع على السلطة لمصلحة القوى الجديدة على نوعية القيادات التي تقود التنظيم السياسي ، وعلى مكان مواقعهم من مراكز السلطة في المجتمع وعلى مدى نجاح التنظيم في تغيير الاطار العام من القيم والعادات والتقاليد وأساليب التفكير السائدة بما يتلاءم مع الظروف الجديدة .(٣)

---

(١) J. Bognar: op. cit: Ch. 14, pp. 400-408.

(٢) انظر : عمر ومحي الدين : المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

(3) J. Bognar: op. cit: p. 405.

ولن يمكن تحقيق هذا التغيير في العادات والتقاليد وأساليب التفكير التقليدية الا من خلال تغييرات جوهرية في نظام التعليم • وفي واقع الامر فان نظام التعليم الجديد الذي يجب ادخاله حتى يتلاءم مع شروط التنمية يجب أن يقوم بأداء مهمتين رئيسيتين :

الأولى : هي المساهمة الفعالة في خلق وتنشأة الجيل الجديد بادخال أساليب التفكير الحديثة والعلمية ، وادخال التعديلات الضرورية على العادات والتقاليد بادخال نظام جديد للقيم الاجتماعية

ثانيا : المساهمة الفعالة في رفع قدرة المجتمع على استيعاب احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية عن طريق خلق العقل الذي يستطيع أن يستوعبها ويطورها ويسيطر عليها ويستغني بأدواتها •

ويقتضي تحقيق هاتين المهمتين اجراء تعديلات جوهرية في نظام التعليم القائم • فمن ناحية يجب العمل على اتساع قاعدة التعليم لرفع نسبة التعليم في المجتمع ، وذلك بالعمل على استيعاب جميع الاطفال الذين يصلوا الى سن التعليم الالزامي ، أو بالعمل على القضاء على الامية المنتشرة في كثير من المجتمعات المتخلفة والتي تصل ارقامها الى مستويات مذهلة (في كثير من الاحيان

ومن ناحية أخرى يجب العمل على ادخال مناهج جديدة وطرق حديثة في التعليم في جميع مراحله بهدف خلق الفعلية العلمية النقدية والرائعة في الوصول الى فهم وتحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعية الرائعة عن طريق الخلق والابتكار في تغيير هذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي •

٢٠٢٠٦ - تحديد أهداف التنمية .

يمكن القول أن تحديد أهداف التنمية وعلى الاخص التنمية الاقتصادية لايمكن اعتباره بأى حال من الاحوال مهمة سهلة أو بسيطة فاذا كنا نستطيع ان نتصور الصعوبات والعقبات التى يمكن أن تثيرها مسألة انتقال السلطة مثلا من القوى التقليدية الى القوى الجديدة ، أو الصعوبات التى قد تثيرها عملية ادخال قيم جديدة او عادات جديدة فى المجتمع ، فاننا نستطيع أن نقرر أن عملية تحديد أهداف التنمية لاتقل بأية حال صعوبة وأن المشاكل التى تثيرها لن تقل تعقيدا . وسوف ترتبط الاهداف التى يقبلها المجتمع ويرغب فى تحقيقها بشكل النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى سوف يختاره لنفسه من ناحية وبحجم التضحيات والمجهودات التى سوف يرى أنها ضرورية وأنه يمكن أن يتقبلها من أجل الاسراع بعملية التنمية والتنمية الاقتصادية على الاخص .

ومن ناحية أخرى يمكن القول أن أهداف التنمية والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة ، رغم ان تحديدها يعتبر المفتاح الرئيسى لعملية تنمية حقيقية ، الا أنها لم تحظى المقدار الكافى من التفكير والتحليل فى كل الدراسات الخاصة بنظرية التنمية تقريبا . ونجد فى هذا المجال أنه سواء على المستوى النظرى أو على المستوى التطبيقى ، فان كثيرا مايتم اللجوء الى وضع السياسات الاقتصادية (سواء كانت فى شكل خطط قومية أو فى شكل برامج اصلاحية) بناء على بعض القواعد النظرية (استخدام معاملات رأس المال والعمل والادخار مثلا) بدون ربط ذلك بأى هدف عام للتنمية والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة .

ولقد يمكن تبرير هذا الوضع بالقول بأن استراتيجية التنمية لم تحظ بالدراسة والتحليل الكافيين كما حظيت بذلك سياسات التنمية وعلى الاخص سياسات تنمية القطاعات . ويعتبر هذا الوضع فى واقع الامر وضعا طبيعيا اذا تم فى ظل الاطار التقليدى لنظريات التخلف والتنمية . حيث أن الخاصية الاساسية لهذا الاطار هو معالجة ظاهرة التخلف وبالتالى عملية التنمية الاقتصادية كما سبق أن ذكرناه فى اطار منفصل عن الوضع الاجتماعى وأهداف المجتمع بصفة عامة .

الا أن هذا الوضع قد بدأ يتغير بصورة واضحة الآن ، وبدأت استراتيجية التنمية وتحديد أهدافها تحظى بعناية الكتاب والمفكرون وعلى الاخص المفكرون الاشتراكيون .(١)

ويمكن القول بصفة عامة أن هدف التنمية يتمثل أولا وقبل كل شيء بهدف نقل المجتمع من حالة التخلف الى حالة التقدم .

ويعتبر هذا الهدف هو الهدف الرئيسى لعملية التنمية ، وهو يتضمن كل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللازمة لنقل المجتمع من حالة التخلف الى حالة التقدم . وبالرغم من أننا لاستطيع ان نغفل العلاقات المتشابكة بين هذه العناصر الثلاثة الا أننا سوف نركز فى دراستنا الان على التنمية فى المجال الاقتصادى ، وبالتالى سوف نركز على العناصر - التى تحدد أو تساعد فى نقل المجتمع من حالة التخلف الى حالة التقدم - التى تتصل بالنشاط الانتاجى فى المجتمع .

ويمكن القول أن الهدف من العملية الانتاجية أى انتاج السلع والخدمات بالقيام بالنشاط الانتاجى ، هو اشباع الحاجات الاجتماعية بأقصى درجة ممكنة . أو بعبارة أخرى يمكن القول أن عملية التنمية وعلى الاخص التنمية الاقتصادية لابد أن تؤدى فى الاجل الطويل الى رفع مستوى معيشة المجتمع عن طريق خلق الظروف المناسبة (من خلال تقدم قوى الانتاج وارتفاع انتاجية العمل) لزيادة الاستهلاك الاجتماعى .

---

(1) M. Dobb, An Essay on Economic Growth and Planning

Ch. Bettelhiera "Studies in the Theory of Planning" Asia Publishing House, London, 1961.

M. Pohorolle "ed.: Ekonomia Polityczna Socjalizmu, (Political Economy of Socialism) PWN, Warszawa, 1969.

وعلى هذا يمكن القول أنه يمكن اعتبار هدف رفع مستوى المعيشة غاية الغايات بالنسبة لاستراتيجية التنمية • فرفع مستوى المعيشة يعنى فى النهاية تدعيم جهاز الانتاج •

وفى واقع الامر فان مستوى المعيشة فى مجتمع معين يرتبط بهيكل الحاجات الاجتماعية Social Needs فى هذا المجتمع• وتشكل الحاجات الاجتماعية التى يمكن تقسيمها الى قسمين رئيسيين ، حاجات اجتماعية مباشرة أو رئيسية ، وحاجات اجتماعية غير مباشرة أو غير رئيسية (١) ، الاساس الموضوعى لما يسمى بهيكل الاستهلاك أو نظام الحاجات System of needs وسوف تتوقف درجة اشباع الحاجات الاجتماعية وعلى الاخص الحاجات المباشرة على هيكل الاستهلاك ، وليس من الضرورى أن ترتبط كل درجة اشباع بهيكل معين من الاستهلاك • وانما يمكن أن يؤدى هيكلان مختلفان من الاستهلاك الى نفس درجة اشباع الحاجات الاجتماعية ، اذا ماتغير هيكل الحاجات الاجتماعية وكيفية اشباعها •

وعلى هذا يمكن القول أنه على واضع استراتيجية التنمية أن يعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من اشباع الحاجات الاجتماعية • ويمكن أن يتم التعبير عن هذا الهدف فى شكل دالة تفضيل المجتمع "Social Preference Function" ويمكن أن تأخذ دالة تفضيل المجتمع الشكل التالى •

حيث أن ١ تعبر عن كمية الاشباع التى يمكن الحصول عليها من السلعة أو الخدمة رقم ١/
درجة الاشباع من السلعة او الخدمة رقم ٢/ •

(١) يقصد بالحاجات الاجتماعية المباشرة الحاجات الضرورية لاستمرار الحياة مثل الغذاء والملبس والمسكن والدواء ••• الخ • بينما يقصد بالحاجات الاجتماعية غير المباشرة الحاجات التى لايتوقف عليها استمرار الحياة وانما يكون اشباعها مهما فى اغناء الحياة وتطويرها مثل الترفية ـ التعليم ـ الكتب ـ استخدام أدوات حديثة مثل السلع المعمرة ••• الخ •

وتعبر هذه الدالة عن نظام الحاجات او هيكل الاستهلاك • وسوف يتوقف هيكل الاستهلاك على ما يراه المجتمع ضروريا يجب اشباعه وعلى الاوزان المختلفة التى سوف يعطيها واضع استراتيجية التنمية لكل سلعة او خدمة •

ويمكن القول أن نجاح استراتيجية التنمية سوف تتوقف الى حد بعيد على النجاح فى اجراء تغييرات جوهرية فى نظام الاستهلاك سواء بالنسبة للفرد او المجتمع ، وذلك من أجل الوصول الى تخطيط سليم لاشباع الحاجات عن طريق تخطيط الاستهلاك ويجب من ناحية أخرى أن تحل مشكلة الحاجات عن طريق التوصل الى نموذج أمثل لنظام الاستهلاك وعادات الاستهلاك ويجب أن يؤخذ فى هذا المجال الاعتبارين التاليين : (١)

أولا : أن المجتمع يتأثر ويتشكل الى درجة بعيدة بنظام الاستهلاك وبصفة خاصة مفاهيم وقيم وعادات المجتمع الخاصة والمرتبطة بالاستهلاك •
ولابد أن يكون هناك اتجاها عاما بين واضعى استراتيجية التنمية واتفاقا بينهم على ضرورة اجراء تغيير جوهرى فى نظام الاستهلاك أو بعبارة أدق " ثورة استهلاكية " •• وترتبط هذه الثورة الاستهلاكية بضرورة الاستفادة من قانون — وفورات الانتاج الكبير ، وذلك عن طريق الاتجاه نحو تأميم الاستهلاك ، وتحويله الى استهلاكى جماعى • ونلاحظ أن أنواعا متعددة من الاستهلاك وعلى الاخص خدمات التعليم والصحة والمواصلات ووسائل الاعلام وخاصة الصحافة والكتب تتحول بالتدريج نحو الجماعية فى الاستهلاك • ويمكن القول أن نظام المطاعم الجماعية فى أماكن العمل والدراسة والسكن يمكن ايضا ان تحول الاستهلاك فى جزء كبير من الطعام الى استهلاك جماعى يقضى على الصياغات الاقتصادية الناتجة عن الاستهلاك الفردى •

---

(١) دكتور عاطية مهدى سليمان " نظام التخطيط القومى الشامل دراسة تحليلية لنظام التخطيط فى مصر ، مذكرة رقم ١٠٢٦ — معهد التخطيط القومى القاهرة ، ١٩٧٣ ص ١٦ •

ثانيا : ونظرا لان الموارد المتاحة للاستهلاك في المراحل الاولى للتنمية - كما سوف يظهر فيما بعد - لابد وأن تكون محدودة لدرجة كبيرة ، فانه يجب على واضعى استراتيجية التنمية استخدام هذه الموارد المحدودة أفضل استخدام ممكن في اشباع حاجات المجتمع .

ويمكن أن نتحقق ذلك عن طريق الاحلال بين السلع الاستهلاكية وهذه المشكلة والتي يمكن تفسيرها بانها هي محاولة الوصول الى نفس درجة الاشباع للحاجات الاجتماعية بأقل درجة ممكنة لم تتعدى دراستها وتحليلها اكثر من دراسة أثر احلال المنتجات المحلية محل الواردات . ولكن المشكلة - وخاصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية - في الواقع أعمق وأشمل من ذلك كثيرا . فهي ترتبط بتحديد الحد الأمثل لدرجة الاشباع عن طريق دراسة وتحديد العوامل التالية مثل : المتطلبات الحرارية المطلوبة كحد أدنى لكل فرد - حماية الفرد ضد الظروف الجوية والطبيعية - العادات والتقاليد الاجتماعية ... الخ - ومحاولة اشباع هذا الحد الامثل بأقل تكلفة ممكنة ولذا يجب البحث عن وسائل لتميز المستهلكين على تغيير عاداتهم الاستهلاكية والنماذج الاستهلاكية الموجودة في المجتمع .

وعموما فانه يمكن القول أن هدف اشباع حاجات المجتمع كهدف رئيسي استراتيجي لعملية التنمية والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة ، لابد أن يعامل على أساس أنه هدف طويل الاجل ومن ثم فهو هدف استراتيجي . وتظهر أهمية ذلك اذا اخذنا في الاعتبار أن الوصول الى أكبر قدر ممكن من اشباع الحاجات في الاجل الطويل سوف يتعارض مع اشباع الحاجات في الاجل القصير (والعكس صحيح) . ففي كثير من الاحيان - كما سوف نرى فيما بعد - فان تعظيم اشباع حاجات المجتمع في الاجل الطويل سوف يحتاج الى ضرورة تنمية موارد المجتمع وتهيئتها لاغراض الانتاج بدلا من أغراض الاستهلاك في الاجل القصير ، الامر الذي يتعارض بالضرورة مع هدف اشباع الحاجات في المستقبل القريب .

ونظرا لان تحديد هدف استراتيجية التنمية في شكل اكبر واشباع ممكن للحاجات الاجتماعية The maximum statistaction of social needs يتطلب أن يكون التركيب الاجتماعي (الطبقي) للمجتمع تركيبا متناسقا ومتجانسا الى حد كبير ، حتى يمكن ايجاد نظام للاستهلاك متناسق ومتجانس ، ونظرا لان أغلب المجتمعات المتخلفة لم تصل بعد الى مثل هذا التركيب الاجتماعي المتجانس ، فاننا نجد أن هدف استراتيجية التنمية في الوضع الحالي (وعلى الاخص الوضع الاجتماعي) لايمكن أن يكون هو هدف الوصول الى أكبر اشباع ممكن للحاجات الفردية .(١)

وكنتيجة لذلك فان الهدف الرئيسي لاستراتيجية التنمية لابد أن يعكس - بين ما يعكس - عاملا مشتركا تستطيع ان تتفق عليه جميع الطبقات والفئات الاجتماعية التي لها مصلحة مباشرة في عملية التنمية . ومن هنا ظهرت الحاجة الى البحث عن هدف رئيسي لاستراتيجية التنمية يحل مؤقتا محل هدف اشباع الحاجات الاجتماعية - والذي نعتبره الهدف الرئيسي للعملية الانتاجية وعلى الاخص في مجتمع اشتراكي ذو تركيب طبقي متجانس .

ويمكن القول ان يمكن أن نفرق بين ثلاث اتجاهات رئيسية في هذا المجال :

الاتجاه الأول : يرى أن الهدف الاستراتيجي لعملية التنمية وعلى الاخص التنمية الاقتصادية هو الوصول الى أكبر قدر من الناتج القومي ويعبر عن هذا الهدف بأكثر من طريقه . فأولا يمكن التعبير عن ذلك في شكل معدل نمو الدخل القومي والوصول بهذا المعدل الى أعلى مستوى ممكن .

(١) لايعني ذلك التخلي عن هدف اشباع الحاجات الاجتماعية كهدف رئيسي ، وانما يعني فقط انه على واضعي استراتيجية التنمية أن يتأقلموا مع الظروف الموضوعية في المجتمعات المتخلفة . فمثلا نجد أنه نظرا للتركيب الطبقي الغير متجانس في المجتمعات المتخلفة اننا سوف نواجه بتعدد أنظمة الاستهلاك والحاجات الاجتماعية بتعدد الطبقات والفئات الاجتماعية ، ومحاولة تجميع هذه الانظمة المتناقضة للاستهلاك في نظام واحد سوف تكون عملية تحكمية صرفة غير خاضعة لاية معايير موضوعية .

وثانيا يمكن التعبير عن ذلك باستخدام معدل نمو الدخل بالنسبة للفرد .

وينتشر هذا الاتجاه بصفة خاصة بين أغلبية الكتاب الاقتصاديين الذين يهتمون بدراسة التنمية الاقتصادية في المجتمعات المتخلفة . ويعبرون عن ذلك كما يلي :

$$r = \frac{\Delta Y}{Y} \longrightarrow \max. \qquad (1)$$

أو

$$r' = \frac{\Delta Y}{Y} \Big/ \frac{\Delta L}{L} \longrightarrow \max. \qquad (2)$$

حيث r = معدل نمو الدخل القومي

r' = معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي

Y = الدخل القومي

ΔY = الزيادة في الدخل القومي

L = عدد السكان

ΔL = الزيادة في عدد السكان .

الاتجاه الثاني : ويرى أن الهدف الاستراتيجي لعملية التنمية وعلى الاخص التنمية الاقتصادية هو الوصول الى اكبر ناتج اقتصادي ممكن (١) . والذي يمكن تحويله الى تراكم رأسمالي . ويعتقد اصحاب هذا الاتجاه أن التعبير عن الهدف الاستراتيجي لعملية التنمية في شكل الوصول الى اكبر ناتج اقتصادي ممكن يعتبر تعبيرا اكثر منطقية من مجرد الوصول الى اكبر ناتج ممكن . ومن ناحية أخرى فانهم يقررون أن التعبير عن الهدف الاستراتيجي للتنمية في شكل اكبر ناتج اقتصادي لايتعارض مع هدف الوصول الى أكبر ناتج ممكن وانما هو

(١) انظر لتعريف الناتج الاقتصادي الجزء التالي من هذا الفصل .

فى حقيقة الامر يتضمنه • ويرجع ذلك فى رأيهم الى أن الوصول الى أكبر فائض اقتصادى ممكن يتحول الى تراكم رأسمالى سوف يساعد على رفع نمو الدخل القومى وكذلك معدل نمو الدخل الفردى •

ويمكن التعبير عن هذا الهدف الاستراتيجى لعملية التنمية كما يلى :

$$Y - C = S \longrightarrow \max. \qquad (3)$$

حيث Y الدخل القومى

C الاستهلاك الامثل الضرورى

S الفائض الاقتصادى

ويمكن التعبير عن هذا الهدف بشكل آخر(١)

$$S_t = S_{tg} + S_{tp} + S_{tf} \qquad (4)$$

$$S = \sum_{t=1}^{T} R_t \longrightarrow \max \qquad (5)$$

حيث S_t الفائض الاقتصادى فى السنة

S_{tg} الفائض الاقتصادى المتراكم فى القطاع العام فى السنة

S_{tp} الفائض الاقتصادى المتراكم فى القطاع الخاص والمحول الى الحكومة فى السنة

S_{tf} الفائض الاقتصادى المتراكم فى قطاع التجارة الخارجية بواسطة الدولة فى السنة

T الفترة الزمنية للخطة طويلة الاجل

الاتجاه الثالث : ويرى أن هدف استراتيجية التنمية يمكن أن يعبر بضرورة الوصول الى اكبر مستوى ممكن من انتاجية العمل الاجتماعية مع الاخذ فى الاعتبار الموارد والشروط الاقتصادية والاجتماعية • ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن التركيز

(1) I.V. Aleshina "Problems of Modeling the Economy of developing countries" (In Russian), Leningrad, 1970 (quated from M.R. Al Edel "Economic Planning for developing countries The Egyptian Experience" Institute of National Planning Cairo, Memo. No. 1008, Mars 1972. p. 8.

على رفع مستوى انتاجية العمل سوف يؤدى الى تحقيق كل الاهداف السابق الاشارة اليها ، حيث أن رفع مستوى انتاجية العمل سوف يتطلب بالضرورة زيادة التراكم الرأسمالى وسوف يؤدى بالضرورة الى زيادة الدخل القومى بمعدلات مرتفعة . ويمكن التعبير عن هذا الهدف كما يلى :

$$\frac{Y}{L} = \beta \longleftrightarrow \text{Max.} \qquad (6)$$

حيث Y الناتج القومى

L عدد العمال المشتغلين فى العملية الانتاجية

β انتاجية العمل .

أو أننا اذا اعتبرنا ان الدخل القومى هو محصلة تفاعل العمل ورأس المال فى العملية الانتاجية ، فاننا يمكن التعبير عن ذلك على أن الدخل القومى يعتبر دالة فى كل من العمل ورأس المال تأخذ الشكل التالى :

$$F(Y) = F(K,L) \qquad (7)$$

ومن هذه الدالة يمكن التوصل الى أن دالة انتاجية العمل الاجتماعية تعتبر دالة تأخذ الشكل التالى :

$$F\left(\frac{Y}{L}\right) = F(\beta) = F\left(\frac{K}{L}, 1\right) \qquad (8)$$

وأن هذه الدالة يجب التوصل الى أكبر قيمة لها خلال الزمن بالشكل التالى

$$F(\beta) = \int_t^T \left(\frac{K}{L}, 1\right) \longrightarrow \text{max.} \qquad (9)$$

حيث أن K رأس المال الموجود فى المجتمع

L عدد العمال

t السنة الاولى

T الفترة الزمنية التى يجب تحقيق هدف التنمية خلالها

$\frac{K}{L}$ معامل رأس المال بالنسبة للعمل .

ويرى بعض الكتاب المتاثرين بفكرة " فجوة التقدم
أنه يستحسن التعبير عن الهدف الاستراتيجي لعملية التنمية على أساس تقليل هذه الفجوة خلال الزمن ، وذلك عن طريق تقليل الفجوة بين الانتاجية الاجتماعية في المجتمعات المتخلفة وبين الانتاجية الاجتماعية في اكثر المجتمعات تقدما .(١)

واذا استخدمنا الدالة رقم (8) المشار اليها سابقا فانه يمكن التعبير عن هذا الهدف كما يلي :

$$Z = \int_{0}^{\infty} F_1 (\beta_1, t) - F_2 (\beta_2, t)\ dt \rightarrow \text{Min.} \qquad (10)$$

حيث أن Z فجوة التقدم ،

F_1 الانتاجية الاجتماعية في المجتمع المتقدم .

F_2 الانتاجية الاجتماعية في المجتمع المتخلف .

ويمكن أنه سواء كان الهدف الاستراتيجي سوف يتحدد بناء على الاتجاه الاول أو أحد الاتجاهين الثاني أو الثالث ، فان ذلك سوف يتضمن ضرورة اتخاذ قرارا اقتصادية واجتماعية معينة لتنفيذ هذا الهدف الاستراتيجي . ويمكن القول أيضا أنه يجب أن يترك لواضع استراتيجية التنمية الاقتصادية تحديد الهدف الاستراتيجي بناء على الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل مجتمع على حده ، حيث أنه لايمكن تعميم هدف استراتيجي معين على كل المجتمعات المتخلفة ، فما هو مناسب لمجتمع معين قد لايكون مناسبا لمجتمع آخر .

---

(1) M.R. El Edel: Ibid. "P.P. 9 - 11.

٢٠٣٠٦ : تحديد الموارد البشرية والمادية المتاحة للتنمية :

من بين الحقائق التي يمكن أن يسلم بها الكاتب تلك الحقيقة التي تقرر أن أي عملية انتاجية أو أي نشاط انتاجي لابد لها من أن تقوم من توافر موارد يشرحه في صورة عمل انساني يبذل سواء في شكل جهد عضلي أم جهد ذهني ، بالاضافة الى توافر موارد مادية سواء في شكل أرض أو موارد طبيعية أو رأس مال . وتتم العملية الانتاجية من خلال اشتراك ومساهمة هذه الموارد البشرية والمادية في الانتاجية والتي تنتهي في شكل سلع وخدمات قابلة للاستعمال (استهلاك - أو استثمار) . ويمكن القول أن استراتيجية التنمية الاقتصادية بصفة خاصة والاجتماعية بصفة عامة لابد أن تأخذ في الاعتبار ضرورة حصر الموارد البشرية والمادية المتاحة في مجتمع معين للعملية الانتاجية ، والعمل على استخدام هذه الموارد الاستخدام الامثل بغرض تحقيق الهدف الاستراتيجي المحدد للتنمية .

ويجب الاشارة هنا الى أن استراتيجية التنمية بصفتها عملية تحديد أهداف التنمية وتحديد المسار الرئيسي لاتجاه نمو الاقتصاد وتنمية المجتمع لابد أن تهتم بنقطتين رئيسيتين في هذا المجال :

- النقطة الأولى : وهي ضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المادية والبشرية المتاحة فعلا في عملية الانتاج بغرض تحقيق هدف التنمية .

- النقطة الثانية : وهي تعتبر أكثر حيوية وأهمية من وجهة التنمية في الأجل الطويل ، وهي ضرورة البحث عن الوسائل اللازمة ليس فقط لاستخدام الموارد الاستخدام الامثل وانما لتنمية موارد المجتمع وتغيير نوعيتها .

واذا كانت قضية استخدام الموارد الاقتصادية أحسن استخدام ممكن في العملية الانتاجية عن طريق توزيع هذه الموارد بين الاستخدامات المختلفة لتوزيع الامثل . قد حازت

منذ ظهور علم الاقتصاد على معالم دراسات وكتابات الاقتصاديين عن قضية تنمية الموارد لم تلق نفس العناية أو الاهتمام . ويمكن القول أن تنمية الموارد البشرية والمادية تعتبر ذات أهمية قصوى اذا أخذت في الاعتبار في مجال تنمية المجتمع والقضاء على ظاهرة التخلف .

وترتبط قضية تنمية الموارد البشرية والمادية بمشكلة القضاء على ظاهرة التخلف ارتباطا وثيقا . والمشكلة الاساسية - في رأينا - في ظاهرة التخلف ليست في ندرة أو وفرة الموارد البشرية والمادية [1] ، وانما في عدم كفاءة الموارد البشرية من ناحية ، وعدم قابلية الموارد للاستغلال المباشر من ناحية أخرى . وسواء اذا نظرنا الى الموارد البشرية أو الى الموارد الطبيعية (الارض المعادن . مصادر الطاقة ... الخ) ، فاننا سوف نجد أن كثيرا من المجتمعات المتخلفة يتميز بما يسميه Myint الاستغلال غير الكافي للموارد الاقتصادية المتاحة والتي يمكن استخدامها في التنمية الانتاجية . وعلى الرغم من أن Myint قد استخدام ذلك في تفسير ظاهرة التخلف (مع عدم موافقتنا على ذلك كما سبق أن أوضحنا في الجزء الاول) . الا أنه يمكن القول أنه مما لاشك فيه فان امكانيات استخدام الموارد البشرية والمادية تعتبر ضخمة أمام المجتمعات المتخلفة . الا أن السبب الرئيسي في عدم استخدام هذه الموارد الاستخدام الامثل يرجع أولا وقبل كل شيء الى أن هذه الموارد غير قابلة للاستخدام المباشر في العملية الانتاجية ويرجع ذلك الى انخفاض كفاءة العمل البشري (قلة التدريب ، انخفاض المستوى التعليمي - انتشار الامية - هيكل السكان المختل ... الخ) أو الى أن كثيرا من الموارد الطبيعية مازالت مدفونة تحت الارض أو الى عدم استغلال الارض القابلة للزراعة .

---

(١) حيث أن كثيراً من المجتمعات المتخلفة تتميز في واقع الامر بوفرة في مواردها البشرية (حتى أصبح ذلك يشكل عبئا اقتصاديا واجتماعيا) بجانب تميزها بوفرة نسبية في الموارد الطبيعية غير المستغلة الاستغلال الكافي : انظر في هذا الموضوع :

J. Barnett and C. Morse "Scarcity and Growth, The economics of National Resource Availability" John Hopkins Press, Battimore 1963.

ومن هنا تظهر أهمية تنمية الموارد الاقتصادية سواء البشرية أو المادية بغرض جعلها قابلة للمساهمة في العملية الانتاجية بأكثر كفاءة ممكنة . فاذا كنا نعتبر ندرة التخلف تكمن في وجود قيود على استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ، فان التنمية تعني في تحليلها هذه القيود عن طريق تنمية الموارد البشرية والمادية .

وتظهر أهمية تنمية الموارد البشرية والمادية اذا أخذنا في الاعتبار ليس فقط الظروف المادية المحيطة بالمجتمعات المتخلفة في الوقت الحاضر فقط ، والتي تظهر في شكل مستوى منخفض لقوى الانتاج في هذه المجتمعات بالمقارنة بمستوى مرتفع (وأحيانا مرتفع جدا) لقوى الانتاج في المجتمعات المتقدمة ، وكذلك في شكل ازدياد استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في الانتاج والاستهلاك بشكل جعل كثير من الكتاب يقولون بظهور الثورة الصناعية الثانية أي الثورة التكنولوجية . وانما ايضا ما يمكن أن يجد في العالم - الذي يعتبر العالم المتخلف جزء لا يتجزأ منه بعد عشرون أو ثلاثون عاما .

واذا كانت عملية وضع استراتيجية محددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تقتصر فقط على تحديد هدف ومسار التنمية في الاجل القصير او حتى المتوسط ، وانما تمتد الى آفاق زمنية أوسع في المستقبل لتغطي فترة عشرون أو ثلاثون عاما ، فانه يكون من واجب واضع استراتيجية التنمية ، أن يأخذ هذا في الاعتبار . ومن بين المسائل التي يجب أن تعالى أهمية قصوى عند وضع استراتيجية للتنمية في المجتمعات المتخلفة المسائل التالية :

١ - مسألة الطاقة : فمن المعروف أن موارد الطاقة الطبيعية وعلى الاخص الفحم والبترول والغاز ومصادر الطاقة المائية تعتبر محدودة جدا في الاجل الطويل ويتنبأ كثير من الاقتصاديين بأن مصادر الطاقة سوف تواجه بضغط مرتفع من الطلب عليها اذا استمر معدل الطلب عليها ينمو بنفس معدل نموه في الوقت الحالي . فمثلا يتوقعون أن مصدر مثل البترول سوف ينفذ احتياطي المخزون

منه فى خلال العشرون عاما المقبلة • وعلى ذا فان واضع استراتيجية التنمية يجب أن يأخذ فى الاعتبار ضرورة الكشف عن مصادر جديدة ، وضرورة استخدام الوسائل الحديثة لانتاج الطاقة (الطاقة الذرية - الطاقة الشمسية) وكذلك احتمالات التعاون الدولى فى انتاج الطاقة وتوزيعها على نطاق اقليمى أو حتى على نطاق عالمى •

٢ - الشكل الامثل لاستخدام المواد الخام والموارد الطبيعية :

ولايتصل بذلك فقط كيفية توزيع الموارد الطبيعية والموارد الخام توزيعا أمثل على الاستخدامات المختلفة فى العملية الانتاجية ، وانما يتصل بذلك أيضا شكل الطلب المحتمل على الموارد الخام والموارد الطبيعية مع ارتفاع مستوى معيشة السكان • ويجب على واضع الاستراتيجية ان يتصور مثلا كيف يكون الطلب اذا ما وصل مستوى معيشة المجتمع وطريقة هذه المعيشة الى المستوى المجتمع الامريكى الان مثلا حيث يتم استخدام السيارات والثلاجات ومكيفات الهواء والالات الحاسبة والعقول الالكترونية فى جميع أفراد الحياة تقريبا • وحيث يمكن القول ان المجتمع يعيش بين أكوام من الحديد والزنك والنحاس والدوم والنيكل • ومثلا فان دراسات المختصين بدراسات الطلب تقرر أن الحديد مثلا سوف ينفذ بعد ٢٨ عاما بالضبط اذا زاد الطلب عليه بنفس معدل نموه الحالى ، والالومنيوم بعد ٣١ عاما ، والنحاس بعد ٢١ عاما والزنك بعد ١٨ عاما •

ومع ذلك فاننا نجد تطبيقا حرفيا من جانب مخططى التنمية فى المجتمعات المتخلفة للاساليب الفنية والتكنولوجية المستخدمة فى المجتمعات المتقدمة • والظاهرة العامة مثلا سوء انتاج المواد الغذائية فى معلبات ترمى بعد استعمالها • ويمكن القول هنا أنه على الرغم من الندرة المتفائلة الحاضر وللمستقبل من المواد الخام والمواد الاولية الا أن المستقبل القريب سوف يشهد صراعا عنيفا على هذه الموارد الخام والموارد الطبيعية كما سوف يشهد صراعا على مصادر الطاقة • ومهمة واضع استراتيجية التنمية فى واقع الامر تتخلص فى اخذ كل هذه العوامل فى الاعتبار عند وضع التخطيط طويل الأجل لتنفيذ استراتيجية التنمية •

٣ - المواد الغذائية :

من المعروف الآن أن العالم كله وليس فقط المجتمعات المتخلفة تواجه بمشكلة حادة في الغذاء . فنجد مثلا أن بين ١٠ مليون و ٢٠ مليون شخص يموتون سنويا من الجوع ، وأن أكثر من نصف سكان العالم يحصلون على أقل من الغذاء الكافي (الحد الادنى من السعرات الحرارية) . وعلى الرغم من أنه توجد امكانية محدودة لزيادة الاراضي الزراعية عن طريق استخدام الاراضي القابلة للزراعة أو الاراضي الاقل جودة ، فان ذلك لن يكون الحل الكافي أو الأمثل لمشكلة الغذاء في العالم . فحتى زيادة انتاجية أو غلة الارض سوف تتطلب استخدام مواد كيماوية وأسمدة غير عضوية مما يؤدي الى زيادة التلوث وانتشار الامراض . وعلى هذا فانه يجب على واضع استراتيجية التنمية أن يأخذ في الاعتبار - بجانب امكانية زيادة مساحة الاراضي المنزرعة اذا توافرت مثل هذه الامكانية - امكانية انتاج الغذاء صناعيا باستخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة . فمثلا قد تم اكتشاف طريقة لانتاج المواد الغذائية من الدقون الى السكر صناعيا من العناصر الكيماوية ، وأصبح في الامكان انتاج السكر والدقون والدقين وانواع معينة من اللحوم صناعيا . وكذلك امكن التوصل الى اكتشاف طريقة الزراعة الصناعية والتي تتخلص في تزريع انواع متعددة من الخضروات في خيام من البلاستيك حيث يتم امدادها بالماء والاكسوجين والغازات الاخرى الضرورية والاسمدة والكيماويات في مقادير محددة ومعروفة باستخدام العقول الالكترونية مع تحديد الظروف المناخية المثلى من حرارة ورطوبة وضوء مكثف .(١)

ونتيجة لكل هذه الاختراعات فانه يجب على مخطط استراتيجية التنمية أن يأخذ كل ذلك في الاعتبار عند وضع اهدافه والمدى لتنفيذ هذه الاستراتيجية ولايعني ذلك على الاطلاق أن يقوم مخطط استراتيجية التنمية بالتقليد الاعمى لكل مايتم في المجتمعات المتقدمة ، وأن

(١) تم اكتشاف هذه الطريقة في جامعة تكسون Tucson بولاية أريزونا الامريكية . وقد تم بناء مصنع لانتاج الخضروات بالطريقة الصناعية في مدينة Glendal بولاية أريزونا كما يتم الان بناء مصنع تحت اشراف جامعة تكسون في كل من لبنان وأبو ظبي . انظر مقالة مجلة Stem الالمانية بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢١ ومترجمة في مجلة Forum البولندية بتاريخ ١٩٧٣/١/١٨ .

يجب أن يقوم - بالتحليل الواعي والمسئولية الموضوعية لشروط وظروف المجتمع الذي يتبع له استراتيجية التنمية ، واختياراته ومشاكله باختيار الحلول الضرورية والمناسبة لاحتياجات ومشاكل هذا المجتمع .

٤ - تنمية الموارد البشرية :

ولعل أهم المسائل التي يواجهها مخطط استراتيجية التنمية في المجتمعات المتخلفة على مسألة تنمية الموارد البشرية . فاذا كنا نعلم جميعا أن عدد السكان في هذه المجتمعات ينمو بمعدلات مرتفعة تقترب من الحد الأعلى في كثير من الأحيان واذا كنا نعلم أيضا انه حتى يمكن تحقيق معدل مرتفع للدخل القومي ومستوى معيشة عال عن عدد السكان مع تزايدهم بالشكل التي يتم الآن ، قد يؤدي الى كارثة محققة لهذه المجتمعات اذا لم يتم تغيير الوضع . فالسكان يشكلون المصدر الرئيسي لقوة العمل الضرورية للعملية الانتاجية ومع هذا يشكلون العامل الاساسي في عملية التنمية والتنمية الاقتصادية . الا أنه حتى يمكن أن يتحقق ذلك فانه لايكفي مجرد الاكتفاء بالعدد الهائل للسكان والاعتماد عليه في تحقيق عملية تنمية جوهرية تهدف الى القضاء على ظاهرة التخلف في أسرع وقت ممكن . حيث أنه لابد من ادخال تحسينات جوهرية على نوعية العمل الانساني المشترك في العملية الانتاجية وذلك عن طريق رفع كفاءته وقدراته الذهنية والابداعية .

ومن المسائل الاساسية التي تواجه مخطط استراتيجية التنمية في انخفاض انتاجية العمل الاجتماعي في المجتمعات المتخلفة . وعلى الرغم من عدم اقتناعنا بأن ذلك قد يكون سببا في ظاهرة التخلف (كما سبق أن أوضحنا) الا أن ذلك لايعني بحال التقليل من أهميتها . ويمكن القول أن رفع انتاجية العمل سوف يؤدي بدون شك الى زيادة الامكانية الاحتمالية للقضاء على ظاهرة التخلف . وعلى الرغم من أن انتاجية العمل الاجتماعي ترتبط بعوامل متعددة مثل درجة تقسيم العمل الاجتماعي ، وطرق تنظيم وادارة العملية الانتاجية ، ومستوى صحة العمال ... الخ ، الا أن العامل الرئيسي الذي سوف يؤدي الى رفع انتاجية العمل وتحسين نوعية

العمل الانسانى سوف يتم فقط من خلال نظام جديد للتعليم والتعليم الاجتماعى Social Education ومن هنا يمكن القول بأنه بجانب التغييرات الكمية والنوعية التى يجب ادخالها فى نظام التعليم القائم (والتى سبق الاشارة اليها) فانه يجب على مخططى استراتيجية التنمية النظر الى التعليم (بمعناه الواسع الذى يضم بجانب التعليم التقليدى كل الوسائل والأدوات اللازمة لرفع المهارات والكفاءات وزيادة عرض هذه المهارات والكفاءات عن طريق رفع عدد المتخصصين والفنيين) على أساس أنه نشاط استثمارى وتراكم رأسمالى فى المجتمع يعادل نتائجه فى الاجل الطويل.(١) والنظر الى التعليم باعتباره نشاطا استثماريا (أى استثمارا فى الانسان) يتضمن زيادة الاستثمارات الموجهة الى هذا النشاط عن ذلك القدر الذى يمكن توجيهه اذا نظرنا الى التعليم على أساس أنه نشاط استهلاكى.

وعلى هذا فان تنمية الموارد البشرية يجب النظر اليها على أساس أنها تعتبر مساهمة فعالة فى حل كثير من المشاكل التى تنتج عن نقص المهارات والخبرات الفنية التى تواجه المجتمعات المتخلفة، من ناحية وعلى أساس انها عملية خلق أو تكوين الانسان الجديد فى المجتمعات المتخلفة والذى يختلف نوعيا عن الانسان الحالى. فعملية التنمية بصفة عامة لاتعنى فقط تطبيق الوسائل الحديثة فى الانتاج وانما هى أيضا تهدف الى القضاء على الانقسام القائم فى شخصية الانسان فى المجتمعات المتخلفة والذى يعيش فى الحاضر بوسائله وأجهزته الفنية المتقدمة، وينتمى الى الماضى بعقليته ونمط حياته المتخلفين.(٢) أو بعبارة أخرى فان عملية التنمية ليست فى عملية تطبيق العلم والتكنولوجيا بشكل فنى مجرد يتم بمقتضاها نقل آلة من مكان (مجتمع متقدم) الى مكان آخر (مجتمع متخلف)، وانما هى فى الحقيقة عملية اجتماعية تتطلب خلق الانسان القادر على هضم هذا التطبيق للعلم والتكنولوجيا واستيعابها وتكييف نفسه وظروفه معهما، عن طريق التغيير الجذرى فى طرق التفكير السائدة ومنهج العقل الساعد، وادخال منهج العقل العلمى الذى يؤمن بطرق البحث العلمية وبالمعرفة الانسانية

(1) Myint, H. Economic Theory and Underdevelopment Countries, Oxford University, London, 1971, pp. 207-226.

انظر اينما د. عمرو محى الدين "المرجع السابق" ص ٢٢٠ - ٢٢٢.

(٢) د. حازم الببلاوى: "المجتمع التكنولوجى الحديث" منشأة المعارف - الاسكندرية سنة ١٩٧٢ ص ٢١٧.

وقد رتبها . (١)

٤٠٦ . ضرورة نظام التخطيط القومى الشامل كأسلوب للقضاء على ظاهرة التخلف :

أشرنا فيما سبق الى أنه حتى يمكن أن يتم البدء فى عملية التنمية والتنمية الاقتصادية بشكل خاص فانه لابد من وضع استراتيجية محددة للتنمية ، وأشرنا أيضا الى أن أحد المتطلبات الرئيسية لوضع استراتيجية محددة هو توفير الاطار الملائم لها فى شكل نظام اقتصادى واجتماعى يساعد على نجاح عملية التنمية . وذكرنا أيضا أن الشكل العام للنظام الاقتصادى والاجتماعى الضرورى لعملية التنمية فى المجتمعات المتخلفة هو شكل التطور غير الرأسمالى الذى يهدف الى تحقيق النظام الاشتراكى من خلال اتمام عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ويرجع هذا فى الاساس الاول الى أن عملية التنمية بما تتضمنه من اجراء تغييرات جوهرية أو هيكلية "Structural Changes" فى كل من المجتمع والاقتصاد لايمكن أن تخضع للميكانيكية العشوائية التى يخضع لها المجتمع المتخلف الان فى تطوره ونموه ، أو بعبارة أخرى فانه يمكن القول ان التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التى يجب ادخالها فى هيكل المجتمع والاقتصاد يجب أن تخضع للتوجيه الواعى والاستخدام الموجه للموارد البشرية والمادية فى المجتمع بغرض تحقيق أهداف التنمية .

ويتمثل هذا التوجيه الواعى لموارد المجتمع فى نظام التخطيط القومى الشامل ، والذى يعرف على أساس انه نوع من التنظيم الاجتماعى لعملية الانتاج والتوزيع يقوم على أساس التوجيه الواعى والاستخدام الموجه للموارد البشرية والمادية المتاحة والممكنة لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية وادارة الاقتصاد القومى . ويحل نظام التخطيط القومى الشامل محل نظام السوق الذى ثبت فشله من خلال التجارب المريرة التى مرت بها المجتمعات المتخلفة - فى تحقيق حتى ولو -

---

(١) عمر محى الدين : "المرجع السابق" صـ ٢٢٠ .

أهدافا متواضعة فى التنمية الاقتصادية(١) .

ولقد كانت نتيجة هذه التجارب أن وجدت هذه المجتمعات ضرورة تدخل الدولة فى شكل أو آخر - كما سبق أن أشرنا - وضرورة تملكها لكل الموارد الطبيعية وعناصر الانتاج . ولقد كان من نتيجة تحقيق هذا أو ايجاد الظروف الموضوعية فى هذه المجتمعات التى تساعد على امكانية اتخاذ نظام التخطيط القومى الشامل كأسلوب لادارة وتنظيم الاقتصاد القومى . وتتمثل هذه الظروف الموضوعية فى تحقيق الشروط الضرورية التى يؤدى توافرها الى جعل قيام نظام التخطيط ممكنا . وترتبط هذه الشروط سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية او سياسية بدرجة تطور المجتمع والاقتصاد ، وبالشكل السائد لعلاقات الانتاج .(٢)

ويمكن القول انه سوف تزداد أهمية نظام التخطيط والحاجة اليه كنظام أساسى ورئيسى فى تحقيق استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفى اجراء التغييرات الهيكلية الجوهرية فى هيكل الاقتصاد والمجتمع اذا اخذنا الاعتبارات التالية فى الحسبان(٣) :

١ - ان أهداف استراتيجية التنمية لابد أن يتم تحديدها من قبل جهاز مركزى يأخذ فى الاعتبار الهدف الرئيسى لاستراتيجية التنمية من ناحية ومن ناحية أخرى تنمية موارد المجتمع واستخدامها الاستخدام الامثل فى العملية الانتاجية . ويجب أن يتم تحقيق التناسق بين الاهداف الفرعية المختلفة لاستراتيجية التنمية - كما سوف نوضحها فيما بعد - وبين الهدف الرئيسى لها .

٢ - أنه لايمكن تحقيق توزيع أمثل للموارد البشرية والمادية بين الاستخدامات المختلفة باستخدام نظام ميكانيكية السوق وجهاز الاسعار . ويرجع ذلك الى أن نظام الاسعار لايعكس التفصيلات الاجتماعية المحددة فى استراتيجية التنمية من ناحية والى أن ميكانيكية السوق لايمكن أن تؤدى الى تحقيق هذه التفصيلات من ناحية أخرى ، حيث يتميز نظام السوق بقصر النظرة والتى ترجع الى كثير من العوامل

---

(١) انظر فى ذلك د . محمد محمود الامام "التخطيط الجزئى ودوره فى التنمية" مذكرة رقم ٩٢٥ - معهد التخطيط القومى القاهرة ديسمبر سنة ١٩٦٦ ص ٢ - ١٠ ، د . عمر محى الدين المرجع السابق ص ٢٦٠ ومابعدها ، د . عادية مهدى سليمان "نظام التخطيط القومى الشامل مرجع سابق ص ٢ - ٤ .

(٢) التفصيل د . عادية مهدى سليمان المرجع السابق ص ٦ - ١٢ .

(٣) د . عمر محى الدين المرجع السابق ص ٢٦٦ ومابعدها . انظر أيضا د . محمد محمود الامام المرجع السابق

الاقتصادية والاجتماعية (التي سبق شرحها عند شرح وتفسير ظاهرة التخلف بالجزء الاول) فان الالتجاء الى هذا النظام سوف يؤدي بالضرورة الى نتائج متناقضة مع أهداف استراتيجية التنمية .

٣ - تحتاج عملية التنمية الاقتصادية وعلى الاخص في بادئ الامر توجيه موارد المجتمع البشرية والمادية الى مشروعات ذات أهمية حيوية . وهذا يستدعي تدخل الدولة من خلال نظام التخطيط الى تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات ذات الاهمية الحالية في عملية التنمية .

٤ - يقوم عنصر الزمن بدور خطير ومهم في عملية التنمية والقضاء على ظاهرة التخلف . حتى لم قبلنا نظريا من امكانية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تقضي على ظاهرة التخلف وذلك من خلال عمل ميكانيكية نظام الاسعار وجهاز السوق فان ذلك لن يتم الا بعد مرور عدة قرون (تساوي على الاقل الفترة الزمنية التي استغرقت تنفيذ واتمام الثورة الصناعية في أوربا) . ويمكن القول أن المجتمعات المتخلفة لاتتمتع بميزة نسبية في عنصر الزمن ، ولايمكنها أن ننتظر هذه القرون الطويلة حتى تتم عملية التنمية . ومن هنا كان الحاجة الى اتمام عملية التنمية في فترة قصيرة تؤدي بالضرورة الى ضرورة تركيز الجهد المبذول والموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق عملية التنمية . وتتطلب عملية التركيز في الجهد والموارد هذه ضرورة وجود سلطة مركزية يكون تحت سيطرتها وسائل الانتاج عن طريق الملكية الاجتماعية لهذه الوسائل . ويكون لهذه السلطة من ناحية أخرى القدرة على التوجيه والرقابة ، توجيه الموارد البشرية والمادية ورقابة تنفيذ الاهداف المحددة .

ولن يكون من مهمتنا هنا الدخول في شرح تفصيلي لنظام التخطيط القومي الشامل ولا أساليبه المختلفة ولا درجة المركزية او اللامركزية في ادارة النشاط

الاقتصادى [1] . وانما سوف يكون من الضرورى هنا توضيح العلاقة المتبادلة بين التخطيط القومى واستراتيجية التنمية . ويكفى الاشارة هنا عقد الى أنه يمكن التفرقة - على أساس معيار الزمن - بين ثلاث أنواع رئيسية للخطة الاقتصادية هى : التخطيط طويل الاجل - التخطيط متوسط الاجل والتخطيط السنوى والتخطيط طويل الاجل هو تخطيط يمتد لفترة زمنية طويلة نسبيا (١٥ - ٢٥ سنة) . والتخطيط متوسط الاجل يقوم على أساس التخطيط لفترة زمنية متوسطة (٥ - ٧ سنوات .

٠٥٠٦ استراتيجية التنمية ونظام التخطيط :

ذكرنا فيما سبق أن استراتيجية التنمية تتمثل فى الاساس بتحديد أهداف عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال معرفة الاحتياجات القائمة والاهداف المطلوب تحقيقها ، وذلك عن طريق اجراء تغييرات جوهرية فى هيكل الاقتصاد والمجتمع . وبعبارة أخرى يمكن القول أن استراتيجية التنمية لابد أن تتناول ثلاثة أشياء رئيسية هى :-

١ - الهدف الرئيسى والاهداف الفرعية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .
٢ - الموارد المتاحة لتحقيق هذه الاهداف (بشرية ومادية) .
٣ - الوسائل الضرورية والسياسات البديلة لتنفيذ الهدف الرئيسى والاهداف الفرعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

والعلاقة الاساسية التى تربط استراتيجية التنمية بنظام التخطيط هى أن نظام التخطيط هو النظام الاقتصادى الذى يتم من خلاله وضع استراتيجية التنمية موضع التنفيذ . وبعبارة أخرى فان نظام التخطيط يحدد العلاقات التنظيمية والادارية (عملية اتخاذ القرار وعلاقات المستويات المختلفة للسلطة) لعملية تنفيذ الاهداف الاستراتيجية للتنمية وتنفيذ السياسات التكنيكية الخاصة بتنفيذ هذه الاهداف .

---

(١) يمكن الرجوع فى ذلك الى كتب التخطيط القومى الشامل .

وعلى هذا يمكن القول أن أهداف استراتيجية التنمية هي الأهداف التي يجب على نظام التخطيط يجب عليه أن يقوم بتنفيذها .

ولقد غابت هذه العلاقة الاساسية بين استراتيجية التنمية ونظام التخطيط عن الفكر التخطيطي بصفة عامة خلال الفترة السابقة . ويرجع هذا في الاساس الى أن التجارب التي مرت بها المجتمعات الاشتراكية في التخطيط ركزت على نظام التخطيط كنظام لادارة الاقتصاد القومي الاشتراكي يحل محل نظام السوق وميكانيكية الاسعار الذين يديران الاقتصاد القومي الرأسمالي . وعلى هذا فان الدراسات النظرية والتطبيقات العملية لنظام التخطيط قد تركزت أساسا على الفترة الزمنية متوسطة الاجل ببعد زمني يعطي امكانية لوضوح الرؤية وامكانية التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية كما يعطي فرصة لان تظهر الاجراءات والسياسات نتائجها بقدر مقبول من امكانية اختيار هذه النتائج . ولقد اصطلح أن يسمى ذلك النوع من التخطيط — تخطيطا الاجل بفترة زمنية تتراوح بين ٥ — ٧ سنوات . وجانب ذلك اهتم المخططون في المجتمعات الاشتراكية بالخطط السنوية باعتبارها خطا تنفيذية أو تطبيقية تقوم بتوضيح واظهار السياسات المحددة Concret Polices لتنفيذ أهداف الخطة متوسطة الاجل .

ومن هنا يتضح لنا غياب مفهوم الاستراتيجية طويلة الاجل التي تهدف الى ادخال التغييرات الجوهرية في هيكل الاقتصاد والمجتمع ، وتم احلال استراتيجية متوسطة الأجل لتحقيق اهداف اقتصادية (وفي بعض الاحيان اجتماعية) متوسطة الاجل لايمتد التنبؤ بنتائجها أو حساب المتغيرات التي تحددها او البدائل التي يمكن من بينها الاختيار لاكثر من فترة زمنية محددة هي في الغالب فترة ٥ — ٧ سنوات .

ومع تقدم التجربة وتعمقها في المجتمعات الاشتراكية من ناحية ، ومع بداية المجتمعات المتخلفة محاولة جديدة للتنمية الاقتصادية بدأت تظهر الحاجة الى ضرورة مد فترة التخطيط الى فترة أطول من الفترة المتوسطة وتقوم هذه الحاجة على عدة اعتبارات موضوعية يجب على المخطط الاستراتيجية طويلة الاجل أن يأخذها في الاعتبار وهي : (١)

(١) د . محمد محمود الامام : "حول التخطيط طويل الاجل" محاضرة القيت في معهد التخطيط القومي في سيمنار الثلاثاء يناير سنة ١٩٧٢ .

(١) ان بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لايمكن معرفة نتائجها الا بعد فترة زمنية طويلة (التعليم - المكان) .

(٢) ان بعض المشروعات الاستثمارية تحتاج لفترة تنفيذ وانشاء أطول من الفترة المتوسطة من ناحية وبالتالى لاتظهر آثارها الاقتصادية الا على خلال الفترة الزمنية الطويلة .

(٣) ان كثيرا من محددات التنمية لاتظهر ابعادها الحقيقية الا على المدى الطويل .

(٤) التغير الهيكلى المصروف لتطوير مستويات المعيشة يحتاج لتنفيذه الى فترة زمنية طويلة .

(٥) ضرورة ادخال التنبؤ بالتغير التكنولوجى وعلى الاخص فى مجالات الطاقة والتصنيع للمواد الغذائية وغيرها فى الاعتبار . وحيث انه هذا التغير يتم فى الاجل الطويل فانه لابد من وضع خطط طويلة الاجل تأخذ ذلك فى الحسبان .

(٦) معدل النمو للاقتصاد القومى فترة مستمرة وبعيدة المدى . وهناك فارق كبير بين الوصول الى أعلى معدل للنمو فى فترة زمنية معينة وبين السعى الى القيمة المثلى له . ولايوجد مايضمن ان يكون ناتج التخطيط لمعدل نمو معين لفترتين متعاقبتين يعطى نفس التنمية المتحققة اذا تم التخطيط لمعدل النمو هذا فى فترة زمنية واحدة تتضمن الفترتين مثلا .

وعلى هذا فانه يمكن القول ان نظام التخطيط الذى يقوم فقط على التخطيط متوسط وقصير الاجل ، سوف يكون نظاما قاصرا اذا كان هناك مايستدعى الى ادخال تغييرات جوهرية على هيكل النظام الاقتصادى والاجتماعى . فنظام التخطيط الذى يقوم على أساس التخطيط متوسط وقصير الاجل يرتبط فقط بادارة النشاط الاقتصادى وتوزيع الموارد المتاحة على الانشطة

الانتاجية والاستخدامات المختلفة ماذا أريد ادخال تغييرات جوهرية على كل من النظام الاقتصادية والاجتماعى فى شكل تنمية الموارد البشرية والمادية وليس مجرد توزيعها على الاستخدامات المختلفة ، فان أهمية الاستراتيجية لطويلة المدى او التخطيط الهيكلى "Structural Planning" لابد أن يكون الاساس الموضوعى للتخطيط متوسط المدى تظهر بوضوح . ففى هذه الحالة فانه لايكفى اجراء الاتمام بتخطيط الاقتصاد القومى عن طريق ترشيد القرارات الاقتصادية باجراء أفضل الاختيارات لتوزيع الموارد المتاحة بين الاستخدامات المختلفة التى تحقق أفضل مجموعة معينة من الاهداف . وانما نجد أنه فى هذه الحالة لابد من اجراء تغييرات هيكلية فى العالم وليس فى المتغيرات فقط . وفى هذه الحالة نجد أيضا أن كثيرا من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى يأخذها المخطط للأجل المتوسط كثوابت "Constants" (مثل الفن التكنولوجى السكان - القوى العاملة - مساحة الاراضى المنزرعة - تقسيم العمل الاجتماعى والدولى هيكل الاقتصاد القومى ... الخ) تصبح متغيرات فى استراتيجية التنمية .

ويمكن القول أنه فى التخطيط قصير الاجل (فى الفترة الزمنية القصيرة) فان المتغيرات القرارية Decisional Variables يمكن ان تتحدد فقط فى ضوء ما هو موجود فعلا من (حجم) البيانات المستقلة ، المستوى الحالى للمعرفة الفنية (والتى تظهر من خلال المعاملات الفنية لدوال الانتاج) الهيكل الحالى للطلب على سلع الاستهلاك .. الخ وعلى هذا فان التأثير الحقيقى يظهر من خلال التفاعل بين ماتم عمله فى الماضى (وماتم تحقيقه فى مستوى المعرفة الفنية - هيكل الاقتصاد القومى - هيكل الطلب على الاستهلاك .. الخ) ، وبين الاهداف المحددة . ويتحدد الموقف هنا أمام مخطط استراتيجية التنمية بما تم فى الماضى يمكن تحقيق الاهداف فقط بالدرجة التى تسمح بها الامكانيات المتاحة . (١)

---

(١) غالبا مايتم التعبير عن ذلك فى شكل برنامج رياضى خطى يأخذ الشكل التالى :

$$Y = F(K, L) \rightarrow \max.$$

and

$$K^* \leq \bar{K}$$

$$L^* \leq \bar{L}$$

=

وجوهر هذا الموقف هو أن الافق الزمنى للتخطيط يعتبر قصيرا جدا بالنسبة لامكانية تحقيق الاهداف الاستراتيجية المحددة اجتماعيا • وحتى يمكن التفكير فى مقدرة وتحقيق الاشكال المختلفة من الاهداف الاستراتيجية الاجتماعية ، وحتى يمكن تغيير الشروط الموضوعية الموروثة من الماضى (والتى تتمثل فى الاصول الثابتة ، الخبرة الفنية ، قوة العمل من التخصصات المختلفة ، نظام الاستهلاك ٠٠ الخ) بادخال التعديلات الجوهرية فى هيكل الاقتصاد والمجتمع وتنمية الموارد البشرية والمادية فانه يلزم المخطط وقت قد يطول الى عدة سنوات أو عشرات من السنين •

واذا ما انتقلنا الى امكانية تغيير حجم الانتاج وهيكله (الاستهلاك ، التعامل مع العالم الخارجى ، ادخال معاملات فنية جديدة) فان ذلك سوف ينقلنا الى التخطيط متوسط الاجل • ومن هنا تزداد درجة الحرية فى الاختيار نتيجة لامتداد الافق الزمنى اللازم لتحقيق الاهداف الاستراتيجية المحددة • وذلك بمعنى أنه فى التخطيط متوسط الاجل توجد امكانية فعلية (ولو صغيرة) لايجاد توازن بين نسب النمو الاقتصادى وبين الاهداف الاجتماعية الاستراتيجية المحددة ••

الا أنه على الرغم من ذلك ونتيجة لعوامل متعددة فان هذه الامكانية مازالت تعتبر ضئيلة ومحددة ، وذلك حيث أنه :

أولا : عند وضع الخطة الخمسية فان واضع استراتيجية التنمية يتعامل مع موقف نجد فيه أن الاهداف المطلوب تحقيقها خلال الفترة الزمنية للتخطيط (خمس سنوات) قد تم فى الواقع تحديدها بالقرارات التى سبق اتخاذها من قبل • كما أنه توجد متغيرات تتحدد اينما فى الفترات الزمنية المقبلة خارج الخطة • والسبب الموضوعى فى مثل هذا الموقف أن الفترة الاستثمارية (أى التى يتم فيها تحقيق الاستثمار) لاتتطابق مع

حيث Y الدخل القومى

$\frac{K}{L}$ رأس المال المتوافر ، K^* رأس المال المستخدم (الامثل) •

L قوة العمل المتوافرة L^* قوة العمل المستخدمة (المثلى) •

مع الفترة الزمنية للخطة (بمعنى أنه خلال الفترة الزمنية للخطة يجب اتمام مشروعات استثمارية يكون قد بدأ فيها وتم اتخاذ قراراتها فى فترة زمنية سابقة من ناحية ومن ناحية أخرى البدأ فى مشروعات استثمارية سوف تتم فى فترة زمنية لاحقة) .

وهذا نجد أن اهداف الخطة المتوسطة ترتبط بدرجة كبيرة بأهداف الخطط المتجاورة معها زمنيا من ناحية وبالاهداف العامة للنمو التى سبق تحديدها لمجموعة من الفترات سابقا من ناحية أخرى .

ثانيا : تعتبر امكانية اختيار الاساليب التى تؤدى الى تغيير هيكل الاقتصاد القومى الفنية ، ادخال منتجات جديدة ، تغيير هيكل الطلب على سلع الاستهلاك .. الخ)- محدودة فى فترة التخطيط المتوسط . وترتبط هذه الامكانية نسبيا بالمتغيرات التى تم مسبقا دراستها وتحليلها وأصبحت فى امكان يمكن من تحقيقها . ومن مثل هذه القرارات نجد الموقت الذى يجب فيه مثلا أن نقرر مثل نقوم ببناء مصنع(يقوم بانتاج سلع جديدة أو يستخدم وسائل انتاج فنية جديدة) اذا ماكانت وثائق هذا المصنع قد تم اعدادها بدرجة كافية سابقا ، مثل نستورد بعض السلع التى تعتبر ضرورية بالنسبة للاقتصاد او التى ينتج عن استيرادها وفورات اقتصادية نتيجة خبرة معينة .. الخ .

ثالثا : بالنسبة للتخطيط متوسط الاجل نجد فى حالات كثيرة انه من الصعب تحديد اهداف معينة وتحقيقها خلال الفترة زمنية للتخطيط . ويظهر ذلك واضحا فى مجال القدرات الانتاجية للمواد الخام ، وشبكة المواصلات النقل ، المعروض من القوة العاملة ذات التخصصات الدقيقة .. الخ .

وبعبارة اخرى يمكن أن نقرر أنه بالنسبة للتخطيط متوسط الاجل فان الامر يرتبط فى الواقع بسياسة تنفيذية Implementation Policy لتحديد هيكل الاقتصاد القومى فى هذه الفترة التخطيطية Planning Period تتخذ القرارات الصورة الاتية :

كيف يتحقق هيكل الاقتصاد المطلوب ، ويتم اختيار المتغيرات (الهيكلية والبنية) من خلال مجال اختيار محدودة نسبيا امكانية الاختيار فيه. ويعني ذلك أن التخطيط المتوسط الاجل - يرتبط بفترة زمنية تعتبر جزءا من فترة زمنية أطول يكون فيها النظام (نظام الاقتصاد بصفة خاصة ... المترجم) قابلا للتعريف بدرجة حرية كبيرة .

وبهذا فان التخطيط المتوسط الاجل يجب أن يقوم على أساس دراسات وتحليلات وتجارب ترتبط بتحديد الاهداف الاستراتيجية التي تشكل هيكل الاقتصاد القومي ليس فقط بالنسبة للسنوات التي تلي فترة التخطيط المتوسط وانما ترتبط بالفترات الزمنية البعيدة (١٥ - ٢٠ سنة) والارقام التي تقوم عليها هذه الدراسات والتحليلات هي في الواقع التخطيط الطويل الاجل ، أي وضع استراتيجية محددة للتنمية الاقتصادية .

والدور الرئيسي للخطة الطويلة الاجل هو تحديد الاتجاهات الرئيسية الاستراتيجية لتطور وتشكيل الاقتصاد القومي والمجتمع من ناحية وتحديد الشروط والظروف الملائمة والتي من خلالها وانطلاقا منها تستطيع الخطط المتوسطة الاجل تحديد البرامج التنفيذية التي تهدف لتحقيق هذه الاتجاهات الاستراتيجية من ناحية أخرى . ويقصد بذلك في الواقع بعض الموضوعات التي تتصل بمشاكل كيفية وكمية تتصل بكيفية ادخال التغييرات الهيكلية في الاقتصاد والمجتمع حيث:

أولا : تتصل هذه المشاكل بالمشاكل الاجتماعية والثقافية التي تشكل نموذجا محددا لاشباع حاجات المجتمع وطريقة تشكيل هذا النموذج بالشكل الذي يؤدي الى الارتفاع بالمستوى الحقيقي لاشباع الحاجات الاجتماعية . وفي نطاق هذا الموضوع تثور مشاكل متعددة تتصل بالعلاقات المتبادلة بين المعدلات المقبولة لزيادة اشباع حاجات المجتمع وبين النماذج الممكنة لاشباع هذه الحاجات لكل مجموعة من السلع والخدمات على حده . كما تثور هنا ايضا مشاكل التوزيع الاقليمي للاهداف الاجتماعية باشباع حاجات الافراد . وتقوم العوامل السياسية والاجتماعية والفسيولوجية بدور مهم في تحديد امكانية ايجاد حل معقول لهذه المشاكل يظهر في شكل الهدف الاستراتيجي المحدد الذي يقبله المجتمع .

ثانيا : يتوقف نمو وتطور المجتمع والاقتصاد على درجة تطور ونمو التكنولوجيا والبحوث العلمية والتي يجب أن تتحدد في الخطة طويلة الاجل بشكل يسمح بالاجابة على سؤال هل سوف يمكن من الممكن في كل فترة من فترات الخطة من فترات الخطة متوسطة الاجل (الخطط الخمسية) تحقيق ابداعات او ادخال تكنولوجيا جديدة وايجاد لون تكنولوجية للمشاكل الانتاجية في كل فترة من هذه الفترات؟ ويمكن القول أن العامل الذي يحدد ذلك هو طريقة اختيارات اتجاهات الابحاث العلمية والتطبيقية التي سوف يخصص لها الموارد المالية اللازمة في الخطة ، والتي تظهر انها اكثر فعالية . ونقصد هنا بالتكنولوجيا هو ايجاد طرق انتاج جديدة لسلع معروفة فعلا الان او ادخال سلع جديدة بطرق انتاج معينة والتي تتمتع بميزة كيفية في اشباع حاجات المجتمع .

ثالثا : يرتبط التخطيط طويل الاجل بمشاكل تحديد برامج الاستثمار التي تتطلب فترة تنفيذ طويلة ولذلك تتصل هذه البرامج الاستثمارية بصناعات مثل الصناعات الاستخراجية قطاع المواصلات والنقل ، مشاكل المياه واستخداماتها ، والقطاعات الاخرى التي ترتبط بنمو الاساس Infrastructure الاقتصادي ، وفي هذا المجال هاننا نجد ان التخطيط طويل الاجل يقوم فعلا باتخاذ قرارات لها صفة تنفيذية بينما تقوم الخطط المتوسطة بتحديد الشكل الزمني لتنفيذ مثل هذه المشروعات .

والنتيجة الرئيسية التي يمكن أن نقررها هي أن استراتيجية التنمية بهدف ادخال تعديلات هيكلية على الاقتصاد والمجتمع تعتبر اساس عملية التخطيط القومي سواء كان هذا التخطيط يتم لفترة زمنية طويلة (التخطيط طويل الاجل) او كان يتم لفترة زمنية متوسطة (التخطيط متوسط الاجل) اولفترة زمنية قصيرة (التخطيط قصير الاجل) . وان قيام نظام للتخطيط (غالبا متوسط الاجل) لايكون قائما على أساس استراتيجية واضحة ومحددة للتنمية سوف يؤدي في كثير من الاحيان الى ضياعات في المجهود والموارد البشرية والمادية للمجتمع .